مجلة الشرطة

تصدرها المديرية العامة للأمن الوطني

دجنبر 2021 - العدد 42

الأمن السيبراني..

الجيل الجديد من التحديات الأمنية

جانب من الترتيبات الأمنية
بمناسبة نهاية السنة الميلادية 2021

© 2021 DGSN

الأمن السيبراني..
الجيل الجديد من التحديات الأمنية

أضحى الأمن السيبراني في عالمنا المعاصر تخصصا أمنيا لا مندوحة منه ولا غنى عنه، بالنظر إلى التغييرات المهمة والرجة الكبيرة التي أحدثتها تكنولوجيا معالجة المعطيات الرقمية في المجتمعات الراهنة، التي باتت تنزع شيئا فشيئا نحو إنشاء عوالم افتراضية لامادية وغير متصلة، لكنها شديدة الترابط وتتجاوز إحداثيات العالم المادي.

وفي خضم هذا الترابط الكوني المتنامي للعوالم الافتراضية، انبلجت العديد من نقاط الضعف المستحدثة في الشبكات والخوادم المعلوماتية، والتي أفرزت بدورها تهديدات جديدة ودائمة التغيّر، غالبا ما تكون أكثر تعقيدًا وتدميرًا من التهديدات التقليدية والمخاطر الكلاسيكية.

ونقاط الضعف هذه هي نتيجة حتمية وطبيعية لخصوصية «الفضاء السيبراني»، الذي يتشكل من خلال التداخل والتفاعل بين مجموعة من الشبكات والعوالم الافتراضية، مما يجعله متفردا ومختلفا بشكل جذري عن مسلمات العالم المادي، لأنه فضاء بدون حدود معروفة، ودائم التطور والتحول، ولا يحمل نسقا تعريفيا محددا، الأمر الذي يصعب معه تحديد أو استشراف أو التكهن بالأوساط والأنماط الإجرامية المفترض ارتكابها داخله.

وبالتبعية والنتيجة، فإن التهديدات والأخطار السيبرانية تبقى هي الأخرى متعددة الأوجه وتتميز بتنوع واختلاف كبيرين، سواء من حيث التقنيات والأساليب المستخدمة، أو الأهداف المحددة، أو حتى الجناة المفترضين، مستفيدة في ذلك من خاصية التطور المتسارع والقدرة الكبيرة على التأقلم المتواتر التي تقدمها التكنولوجيا الرقمية.

أما من حيث التداعيات والتأثير، فلا أحد يجادل اليوم في أنّ أبسط هجوم سيبراني يمكن أن يعرض للخطر الداهم والشديد بقاء منظمة معينة أو مصالح دولة ما أو يلحق بها أضرارا كبيرة، كما يمكنه، في حالات كثيرة، أن يضر بصورتها وبالثقة الموضوعة فيها بشكل كبير. ولنا في العطل الأخير الذي لحق بشبكات التواصل الاجتماعية بتاريخ 08 أكتوبر 2021 خير دليل على حجم الأضرار المحتملة، بحيث أسفر عطل مؤقت في خوادم عملاق الأنترنيت «META» (فيسبوك سابقا)، عن قطع التواصل الافتراضي في مجموع دول العالم، وأحدث رجّة قوية أعادت إلى واجهة الأحداث النقاش حول إشكالية الاعتماد على منظومة التواصل الاجتماعي كقناة وحيدة للربط بين العالم، وتقديم خدمات تواصلية بكلفة تناهز مليارات الدولارات.

فلا أحد يجادل اليوم في أنّ أبسط هجوم سيبراني يمكن أن يعرض للخطر الداهم والشديد بقاء منظمة معينة أو مصالح دولة ما أو يلحق بها أضرارا كبيرة، كما يمكنه، في حالات كثيرة، أن يضر بصورتها وبالثقة الموضوعة فيها بشكل كبير

أما فيما يتعلق بالأهداف والمخاطر المحتملة، فالهجمات الإلكترونية يمكنها أن تستهدف الأفراد أو الأشخاص الطبيعيين بغرض الوصول بشكل تدليسي لبياناتهم الشخصية وإساءة استغلالها لأغراض مشوبة بعدم الشرعية، كما يمكن لهذه الهجمات أن تخترق المنظمات والأشخاص المعنويين كالشركات أو المؤسسات العامة والخاصة، لتصل أحيانا إلى مستويات استراتيجية تستهدف الإضرار بمنظومات الدفاع الوطني والأمن القومي والمصالح الاقتصادية العليا للدول.

أما بخصوص الأساليب الإجرامية والوسائل التقنية المستعملة لأغراض ارتكاب هذه الهجمات السيبرانية، فهي تختلف باختلاف طبيعة ومستوى الأهداف المحددة. فهي قد تنطلق من مجرد عملية اختراق بدائية تستخدم برمجيات مفتوحة للعموم ومتوفرة على الشبكة العنكبوتية، لتصل إلى حد تنظيم هجمات منظمة وعالية الدقة باستعمال منظومات معقدة ومكلفة، تروم المساس بالبنية التحتية المعلوماتية والخدماتية، والمساس بالمشغلين ذوي الأهمية الحيوية، وكذا الشركات التي تتدخل في المجالات المصنفة في خانة المصالح الاستراتيجية والحساسة.

ومن هذا المنظور، يبقى من الصعب، إن لم يكن من المستحيل في سياقنا المعاصر، تجاهل أو إغفال قضايا الأمن السيبراني، وذلك بالنظر لكونها أصبحت تشكل حجر الزاوية في حماية الفضاء السيبراني الذي يستغله المجتمع الرقمي وتنعكس نتائجه بشكل مباشر على المجتمع المادي. ولأهمية هذا الموضوع، نجد أن غالبية الدول والمنظمات تحاول اليوم تقديم إجابات تقنية وحلول أمنية شبه متكاملة ودائمة التطور للتهديدات السيبرانية، وذلك عبر تطبيق سياسات دعم عملياتية لمواجهة هذا التهديد الاستراتيجي المعاصر، الذي تتجاوز مخاطره تلك الناشئة عن التهديدات في أبعادها الكلاسيكية .

جانب من الترتيبات
الأمنية بمناسبة نهاية
السنة الميلادية 2021

© 2021 DGSN

في هذا العدد

رئيس التحرير
بوبكر سبيك

المسؤولة الإدارية
آمال برقية

المسؤول الفني
حميد الشافعي

التحرير
بوبكر سبيك
آمال برقية

الصور
سعد الشرادي

الرسومات
عصام العسري
خالد الداودي

سحب من هذا العدد
2000 **نسخة**

طباعة : R-PRINT
الإيداع القانوني
2005/0020
رد مد : 8330 - 1114

مجلة الشرطة
3، زنقة شراردة-الحي الإداري.
التقدم. الرباط. BP437
الهاتف : 0537.63.67.07
الفاكس : 0537.65.15.03
البريد الإلكتروني:
revuedepolice@dgsn.gov.ma

06 أنشطة ملكية
الخطاب السامي لجلالة الملك الموجه إلى الأمة بمناسبة الذكرى السادسة والأربعين للمسيرة الخضراء المظفرة

08 خـاص
08 الأمن السيبراني..
بين التحديات الكلاسيكية
والأجيال الجديدة للتهديدات الرقمية
09 عوالم افتراضية.. في عالم لامادي
10 «الأمن السيبراني».. تأصيل المفهوم والدلالات؟
12 المملكة المغربية: مقاربة وطنية للدفاع السيبراني
16 الأمن السيبراني.. وتحديات الجائحة الصحية

18 إضـاءات
الخبر الزائف .. مخاطر متنامية وحلول عملية.

22 داخـلي
2021 الحصيلة السنوية لمصالح الأمن الوطني

App Store

Google play

الخطاب السامي لجلالة الملك الموجه إلى الأمة بمناسبة الذكرى السادسة والأربعين للمسيرة الخضراء المظفرة

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يوم السبت 06 نونبر 2021، خطابا ساميا إلى الأمة بمناسبة الذكرى السادسة والأربعين للمسيرة الخضراء المظفرة.
وفي ما يلي نص الخطاب الملكي السامي :

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

نحتفل اليوم، بكامل الاعتزاز، بالذكرى السادسة والأربعين للمسيرة الخضراء.

ويأتي تخليد هذه المناسبة المجيدة، في سياق مطبوع بالعديد من المكاسب والتحديات.

فالدينامية الإيجابية، التي تعرفها قضيتنا الوطنية، لا يمكن توقيفها.

إن مغربية الصحراء حقيقة ثابتة، لا نقاش فيها، بحكم التاريخ والشرعية، وبإرادة قوية لأبنائها، واعتراف دولي واسع.

شعبي العزيز،

لقد سجلنا خلال الأشهر الأخيرة، بعون الله وتوفيقه، تطورات هادئة وملموسة، في الدفاع عن صحرائنا.

وهنا لا بد أن نشيد بقواتنا المسلحة الملكية، التي قامت في 13 نونبر 2020، بتأمين حرية تنقل الأشخاص والبضائع، بمعبر الكركرات ، بين المغرب وموريتانيا الشقيقة.

وقد وضع هذا العمل السلمي الحازم، حدا للاستفزازات والاعتداءات، التي سبق للمغرب أن أثار انتباه المجتمع الدولي لخطورتها، على أمن واستقرار المنطقة.

وبنفس الروح الإيجابية، نعبر عن تقديرنا، لتزايد الدعم الملموس لعدالة قضيتنا.

وإننا نعتز بالقرار السيادي، للولايات المتحدة الأمريكية، التي اعترفت بالسيادة الكاملة للمغرب على صحرائه.

وهو نتيجة طبيعية، للدعم المتواصل، للإدارات الأمريكية السابقة، ودورها البناء من أجل تسوية هذه القضية.

فهذا التوجه يعزز بشكل لا رجعة فيه، العملية السياسية، نحو حل نهائي ، مبني على مبادرة الحكم الذاتي ، في إطار السيادة المغربية.

كما أن افتتاح أكثر من 24 دولة، قنصليات في مدينتي العيون والداخلة، يؤكد الدعم الواسع، الذي يحظى به الموقف المغربي، لا سيما في محيطنا العربي والإفريقي.

وهو أحسن جواب ، قانوني ودبلوماسي، على الذين يدعون بأن الاعتراف بمغربية الصحراء ، ليس صريحا أو ملموسا.

ومن حقنا اليوم ، أن ننتظر من شركائنا ، مواقف أكثر جرأة ووضوحا، بخصوص قضية الوحدة الترابية للمملكة.

وهي مواقف ستساهم في دعم المسار السياسي ، ودعم الجهود المبذولة، من أجل الوصول إلى حل نهائي قابل للتطبيق.

شعبي العزيز،

إن المغرب لا يتفاوض على صحرائه. ومغربية الصحراء لم تكن يوما، ولن تكون أبدا مطروحة فوق طاولة المفاوضات.

وإنما نتفاوض من أجل إيجاد حل سلمي، لهذا النزاع الإقليمي المفتعل.

وعلى هذا الأساس، نؤكد تمسك المغرب بالمسار السياسي الأممي.

كما نجدد التزامنا بالخيار السلمي، وبوقف إطلاق النار، ومواصلة التنسيق والتعاون، مع بعثة المينورسو، في نطاق اختصاصاتها المحددة.

© 2021 MAP

وفي هذا الإطار، نجدد التعبير لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريس، ولمبعوثه الشخصي، عن دعمنا الكامل للجهود، التي يقوم بها، من أجل إعادة إطلاق العملية السياسية، في أسرع وقت ممكن.

وهنا نلح على ضرورة الالتزام بالمرجعيات، التي أكدتها قرارات مجلس الأمن، منذ 2007، والتي تم تجسيدها في اللقاءات المنعقدة بجنيف، برعاية الأمم المتحدة.

شعبي العزيز،

إن التطورات الإيجابية، التي تعرفها قضية الصحراء، تعزز أيضا مسار التنمية المتواصلة، التي تشهدها أقاليمنا الجنوبية.

فهي تعرف نهضة تنموية شاملة، من بنيات تحتية، ومشاريع اقتصادية واجتماعية.

وبفضل هذه المشاريع ، أصبحت جهات الصحراء ، فضاء مفتوحا للتنمية والاستثمار ، الوطني والأجنبي.

ولدينا والحمد لله، شركاء دوليون صادقون، يستثمرون إلى جانب القطاع الخاص الوطني، في إطار من الوضوح والشفافية، وبما يعود بالخير على ساكنة المنطقة.

ونود هنا أن نعبر عن تقديرنا، للدول والتجمعات، التي تربطها بالمغرب اتفاقيات وشراكات، والتي تعتبر أقاليمنا الجنوبية، جزءا لا يتجزأ من التراب الوطني.

كما نقول لأصحاب المواقف الغامضة أو المزدوجة، بأن المغرب لن يقوم معهم، بأي خطوة اقتصادية أو تجارية، لا تشمل الصحراء المغربية.

ومن جهة أخرى، فإن المجالس المنتخبة، بأقاليم وجهات الصحراء، بطريقة ديمقراطية، وبكل حرية ومسؤولية، هي الممثل الشرعي الحقيقي لسكان المنطقة.

وإننا نتطلع أن تشكل قاطرة لتنزيل الجهوية المتقدمة، بما تفتحه من آفاق تنموية، و مشاركة سياسية حقيقية.

شعبي العزيز،

إن قضية الصحراء هي جوهر الوحدة الوطنية للمملكة. و هي قضية كل المغاربة.

وهو ما يقتضي من الجميع، كل من موقعه، مواصلة التعبئة واليقظة، للدفاع عن الوحدة الوطنية والترابية، وتعزيز المنجزات التنموية والسياسية، التي تعرفها أقاليمنا الجنوبية.

وذلك خير وفاء لقسم المسيرة الخالد، ولروح مبدعها، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، وكافة شهداء الوطن الأبرار.

ونغتنم هذه المناسبة، لنعبر لشعوبنا المغاربية الخمسة، عن متمنياتنا الصادقة، بالمزيد من التقدم والازدهار، في ظل الوحدة والاستقرار.

ونود في الختام، أن نوجه تحية إشادة وتقدير، لكل مكونات القوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوطني، والقوات المساعدة، والإدارة الترابية، والوقاية المدنية، على تجندهم الدائم، تحت قيادتنا، للدفاع عن وحدة الوطن، والحفاظ على أمنه واستقراره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خـــاص

الأمن السيبراني..
بين التحديات الكلاسيكية والأجيال الجديدة للتهديدات الرقمية

نشر في مجلة الأمن والحياة
دجنبر 2020

© 2021 DGSN

1 عوالم افتراضية.. في عالم لامادي

في عالم موسوم بطفرة رقمية غير مسبوقة، ومطبوع بتسارع مضطرد في التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات، ومفتوح على مستقبل واعد في مجال الاتصال والتواصل الافتراضي، أضحت التقنيات الرقمية المستجدة لمعالجة المعلومات، وعلى وجه التحديد شبكة الإنترنت وتقنيات التواصل الآلي المرتبطة بها، تشكل الرفيق اليومي للإنسان المعاصر سواء في العمل أو في مختلف أنشطته الحياتية اليومية، بل إنها صارت موجّها ومحددا في معيشه اليومي، وهو ما أمسى معه تجميع ومعالجة وتداول المعلومات على نطاق عالمي، بطريقة سريعة وغير ملموسة وبلا حدود، يطرح تحديات متصاعدة وغير مسبوقة للمجتمعات المعاصرة، التي باتت تحاول ترشيد استخدام الشبكة العالمية للتواصل، مدفوعة إلى ذلك بالرغبة في حماية نفسها ومواطنيها من جميع أشكال التجاوزات والأخطار الرقمية.

ومن المتفق عليه أن تكنولوجيا معالجة المعطيات الرقمية أحدثت تغييرات هائلة في المجتمعات الراهنة، من خلال إنشاء عوالم افتراضية لامادية شديدة الترابط وغير متصلة تتجاوز إحداثيات العالم المادي. وهذا الترابط الكوني للعوالم الافتراضية، واكبه ظهور العديد من نقاط الضعف المستحدثة، والتي أفرزت بدورها تهديدات جديدة ودائمة التغيّر، غالبا ما تكون أكثر تعقيدًا وتدميرًا من التهديدات التقليدية والمخاطر الكلاسيكية.

ومن منظور عملي صرف، فإن «الفضاء السيبراني» يتشكل من خلال التداخل بين مجموعة من الشبكات والعوالم الافتراضية، وهو ما يجعله فضاءا متفردا ومختلفا بشكل جذري عن مسلمات الفضاء المادي، لأنه فضاء بدون حدود معروفة، وهو دائم التطور والتحول، ولا يحمل نسقا تعريفيا محددا، الأمر الذي يصعب معه تحديد أو استشراف أو التكهن بالأوساط والأنماط الإجرامية المفترض ارتكابها داخله.

ومن هذا المنطلق، وبمنطق التبعية والعلاقة السببية، فإن التهديدات والأخطار السيبرانية تبقى هي الأخرى متعددة الأوجه وتتميز بتنوع واختلاف كبيرين، سواء من حيث التقنيات والأساليب المستخدمة، أو الأهداف المحددة، أو حتى الجناة المفترضين، مستفيدة في ذلك من خاصية التطور المتسارع والقدرة الكبيرة على التأقلم المتواتر التي تقدمها التكنولوجيا الرقمية. وكمثال على خاصية التفاعل هذه، نستعرض من جملة التهديدات الإلكترونية

> **ومن منظور عملي صرف، فإن «الفضاء السيبراني» يتشكل من خلال التداخل بين مجموعة من الشبكات والعوالم الافتراضية، وهو ما يجعله فضاءا متفردا ومختلفا بشكل جذري عن مسلمات الفضاء المادي، لأنه فضاء بدون حدود معروفة، وهو دائم التطور والتحول، ولا يحمل نسقا تعريفيا محددا، الأمر الذي يصعب معه تحديد أو استشراف أو التكهن بالأوساط والأنماط الإجرامية المفترض ارتكابها داخله**

التي شهدت نموًا قويًا وانتشارا واسعا خلال السنوات الأخيرة، لاسيما في ظل السياق الراهن المطبوع بتفشي جائحة كوفيد-19، (نستعرض) مثلا: هجمات التصيد الاحتيالي والاحتيال الرقمي؛ وهجمات التعطيل (التخريب) بواسطة برامج الفدية وDDoS وعناوين URL الضارة؛ وانتشار أنشطة البرمجيات الخبيثة (Emotet، Trockbot، إلخ)؛ بالإضافة إلى تطوير ونشر معلومات مضللة حول مواضيع معينة في إطار حرب الإشاعات والأخبار الزائفة.

أما من حيث التأثير، فلا أحد يجادل اليوم في أنّ أبسط هجوم سيبراني يمكن أن يعرض للخطر الداهم والشديد بقاء منظمة معينة أو مصالح دولة ما أو يلحق بها أضرارا كبيرة، كما يمكنه، في حالات كثيرة، أن يضر بصورتها وبالثقة الموضوعة فيها بشكل كبير. ولنا في العطل الأخير الذي لحق شبكات التواصل الاجتماعية بتاريخ 08 أكتوبر 2021 خير دليل على حجم الأضرار المحتملة، بحيث أسفر عطل في خوادم عملاق الأنترنيت «فيسبوك»، رغم أنه لم يستمر سوى ساعات قليلة، عن قطع التواصل الافتراضي في مجموع دول العالم، وأحدث رجّة قوية أعادت إلى واجهة الأحداث النقاش حول إشكالية الاعتماد على منظومة التواصل الاجتماعي كقناة وحيدة للربط بين العالم، وتقديم خدمات تواصلية بكلفة تناهز مليارات الدولارات.

أما فيما يتعلق بالأهداف والمخاطر المحتملة، فالهجمات الإلكترونية يمكنها أن تستهدف الأفراد أو الأشخاص الطبيعيين بغرض الوصول بشكل غير مشروع لبياناتهم الشخصية وإساءة استغلالها لأغراض مشوبة بعدم الشرعية، كما يمكن لهذه الهجمات أن تعمد لاختراق المنظمات والأشخاص المعنويين كالشركات أو المؤسسات العامة والخاصة، لتصل أحيانا إلى مستويات استراتيجية تستهدف الإضرار بمنظومات الدفاع الوطني والأمن القومي والمصالح الاقتصادية العليا للدول.

أما بخصوص الأساليب الإجرامية والوسائل التقنية المستعملة لأغراض ارتكاب هذه الهجمات السيبرانية، فهي تختلف باختلاف طبيعة ومستوى الأهداف المحددة. فهي قد تنطلق من مجرد عملية اختراق بدائية تستخدم برمجيات مفتوحة للعموم ومتوفرة على الشبكة العنكبوتية، لتصل إلى حد تنظيم هجمات منظمة وعالية الدقة باستعمال منظومات معقدة ومكلفة، تروم المساس بالبنية التحتية المعلوماتية والخدماتية، والمساس بالمشغلين ذوي الأهمية الحيوية، وكذا الشركات التي تتدخل في المجالات المصنفة في خانة المصالح الاستراتيجية والحساسة.

ومن هذا المنظور، يبقى من الصعب، إن لم يكن من المستحيل في سياقنا المعاصر، تجاهل

أو إغفال قضايا الأمن السيبراني، وذلك بالنظر لكونها أصبحت تشكل حجر الزاوية في حماية الفضاء السيبراني الذي يستغله المجتمع الرقمي وتنعكس نتائجه بشكل مباشر على المجتمع المادي. ولأهمية هذا الموضوع، نجد أن غالبية الدول والمنظمات تحاول اليوم تقديم إجابات تقنية وحلول أمنية شبه متكاملة ودائمة التطور للتهديدات السيبرانية، وذلك عبر تطبيق سياسات دعم عملياتية لمواجهة هذا التهديد الاستراتيجي المعاصر، الذي تتجاوز مخاطره تلك الناشئة عن التهديدات في أبعادها الكلاسيكية.

2 «الأمن السيبراني».. تأصيل المفهوم والدلالات؟

غالبًا ما تستخدم مصطلحات من قبيل «الأمن السيبراني» أو «الجريمة الإلكترونية» أو حتى «الدفاع الإلكتروني» للدلالة على الجهد الرسمي العمومي المبذول لمكافحة الجرائم والاعتداءات المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال. ورغم الاختلاف في الأبعاد والمدلول إلا أن السمة المشتركة بين هذه المصطلحات تبقى هي تواتر استخدامها بشكل اعتباطي، وفي أغلب الأحيان، بدون تأطير عملي دقيق وبدون ضوابط مفاهيمية وأكاديمية واضحة.

ويعتبر «الأمن السيبراني» «Cyber-Security» مصطلحا مستجدا على الساحة الدولية، وهو يتكون لغويا من مدخل «Cyber-» وكلمة «Security». تشير الأولى «Cyber-» إلى علم التحكم الآلي، وهو علم متعدد التخصصات يجمع المبادئ التي تحكم العلاقة القائمة بين الكائنات الحية والآلات، فيما يتم تفسير هذا العلم في سياقنا المعاصر على أنه وسيلة لتنظيم التبادلات الآلية لجعلها فعالة وناجعة، مع دفع وتطوير وسائل السيطرة عليها إلى أقصى حدود الكمال والمردودية. وبالرجوع إلى التاريخ القريب، وتحديدا إلى سنة 1948، نجد أن عالم الرياضيات الأمريكي «نوربرت وينر»، الذي يعرف بالأب المؤسس لعلم التحكم الآلي، يعرّف هذا العلم بأنه «اختصاص يدرس الاتصالات وأنظمتها في الأنظمة الطبيعية والاصطناعية». وبعد بضع سنوات من ذلك، عرّف عالم الرياضيات الفرنسي «لويس كوفجنال» هذا العلم على النحو التالي: «علم التحكم الآلي هو فن جعل الحركة فعالة».

وتشكل هذه المسلمات الأساسية المرجعية مدخلا ومنطلقا لدراسة أهداف ومقاصد «الأمن السيبراني». وهكذا فقد تم تعريف هذا الأخير في التوصية X-1205 الصادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات على أنه «... مجموع الأدوات والسياسات ومفاهيم الأمن وتحفظات الأمن والمبادئ التوجيهية ونهج إدارة المخاطر والإجراءات والتدريب وأفضل الممارسات وآليات الضمان والتكنولوجيات التي يمكن استخدامها في حماية البيئة السيبرانية وأصول المؤسسات والمستعملين». وتشمل أصول المؤسسات ومستعملي أجهزة الحوسبة الموصولة بالشبكة والموظفين والبنية التحتية والتطبيقات والخدمات وأنظمة الاتصالات ومجموع المعلومات المنقولة و/أو المحفوظة في البيئة السيبرانية.

ويسعى الأمن السيبراني إلى تحقيق خصائص أمن أصول المؤسسة والمستعملين والحفاظ عليها وحمايتها من المخاطر الأمنية ذات الصلة في البيئة السيبرانية. وتضم الأهداف العامة للأمن ما يلي:

- التيسير؛
- السلامة، والتي تضم الاستيقان وعدم الرفض؛
- السرية.

أما بالنسبة للمعهد الأمريكي

للمعايير والتكنولوجيا (NIST)، الذي يدرج الأمن السيبراني ضمن مكونات منظومة الفضاء الرقمي، فقد عرّف الأمن السيبراني على أنه «عملية لحماية المعلومات من خلال منع الهجمات واكتشافها والاستجابة لها». (إطار عمل تحسين الأمن السيبراني للبنية التحتية الحيوية، الإصدار 1.1، المعهد الأمريكي للمعايير والتكنولوجيا، 16 أبريل 2018).

أما فيما يتعلق بمصطلح «الجريمة الإلكترونية»، فقد تم طرح العديد من التعريفات والمفاهيم من جانب مجموعة من المؤسسات البحثية والأكاديمية، ولكن لم يتم اعتماد أي منها على أرض الواقع بشكل قطعي وحاسم، بالنظر إلى الخصوصيات والتغييرات المتسارعة التي تعرفها هذه الفئة من الجريمة المستجدّة، خصوصا في ظل تنوع الضحايا ووسائل استهدافهم وتطور بروفايلات المجرمين الذين ينشطون في الفضاء السيبراني. وبشكل عام، يمكن أن نقبل بالتعريف الذي يستخدم الجريمة الإلكترونية للدلالة على جميع الجرائم التي تُرتكب عبر الشبكات المعلوماتية، ولا سيما على الإنترنت، بحيث يغطي هذا المصطلح كلا من الهجمات على الممتلكات مثل قرصنة الكمبيوتر، والهجمات على الأفراد التي تستهدف معلوماتهم الشخصية أو المهنية، وتمس بخصوصيتها وبطابعها الشخصي المشمول بالحماية.

ومن بين التعريفات التقنية المستخدمة أيضا، والتي تتمتع بإجماع نسبي بين المختصين والمهتمين بهذا المجال، تلك التي تصنف الجرائم الإلكترونية وفقًا لمعايير تقنية محددة مسبقًا، مثل تلك التي تكون فيها أجهزة الكمبيوتر هي موضوع أو بيئة الجريمة في حدّ ذاتها؛ وكذا الجرائم التي تكون فيها أجهزة الكمبيوتر مجرد وسيلة لاقتراف العناصر المادية للجريمة، بحيث تشمل الفئة الأولى حالات خرق وانتهاك أمن الأنظمة والشبكات والبيانات الإلكترونية، مثل انتهاكات السرية والمس بأنظمة وبيانات الكمبيوتر، فيما تغطي الفئة الثانية الجرائم التي تكون فيها أجهزة الكمبيوتر مجرد وسيلة لارتكاب جريمة «تقليدية». وتندرج ضمن هذه الفئة كل من جرائم صناعة وترويج المواد الإباحية وانتهاك الخصوصية والمس بالملكية الفكرية والجرائم العنصرية والتحريض على العنف والكراهية (...)الخ.

وبالرجوع إلى التصنيف الذي تعتمده المفوضية الأوروبية، فقد تم تقسيم الجرائم الإلكترونية إلى ثلاث فئات رئيسية، تتمثل في نشر محتوى غير قانوني بالوسائل الإلكترونية (على سبيل المثال، المحتوى المتعلق بالعنف الجنسي ضد الأطفال أو التحريض على الكراهية والعنصرية)؛ والجرائم الخاصة بالشبكات الإلكترونية: أي الهجمات التي تستهدف أنظمة المعلومات والقرصنة؛ وثالثا نجد الأشكال التقليدية للجريمة المقترفة بآليات معلوماتية، مثل الاحتيال والتزوير الحاسوبي وجرائم إساءة استخدام بطائق الدفع والائتمان...الخ.

وبالنسبة للمصطلح الثالث المستخدم وهو «الدفاع السيبراني»، فقد كان في السابق مفهومًا تكميليًا لـ «الأمن السيبراني»، ويشمل حماية أنظمة المعلومات ومكافحة الجرائم الإلكترونية. وقد تم استخدام هذا التعريف من قبل الوكالة الوطنية الفرنسية لأمن نظم المعلومات التي أدرجت ضمنه «جميع التدابير التقنية وغير الفنية التي تمكّن الدولة من الدفاع في الفضاء الإلكتروني عن أنظمة المعلومات التي تعتبر ضرورية».

ودأبا على نفس النهج، اعتبرت منظمة حلف شمال الأطلسي أن من بين المهام الرئيسية للحلف في مجال الدفاع الإلكتروني هي

حماية شبكاته الخاصة (بما في ذلك أثناء العمليات والبعثات)، وتكريس المرونة في جميع مفاصل الحلف. ولضمان الاضطلاع بهذه المهمة، حرص الحلف الأطلسي على ضمان الجاهزية والاستعداد للدفاع عن شبكاته وعملياته ضد كل التهديدات والهجمات السيبرانية المتزايدة التعقيد التي يواجهها باستمرار.

وفي هذا السياق، لا بد من التأكيد على العديد من الدول التي ركزت، على مدى العقود القليلة الماضية، على تطوير وتدعيم سياساتها الوطنية للدفاع الإلكتروني، وفقًا لأنظمة القيم والفكر الخاصة بها، وسرعان ما انتشر هذا الوعي المتجذر بأهمية الدفاع السيبراني في الدول الصناعية، في بادئ الأمر، قبل أن ينتقل بعد ذلك إلى مختلف الاقتصادات الناشئة والدول النامية.

3 المملكة المغربية: مقاربة وطنية للدفاع السيبراني

في إطار مواجهة التحديات المتزايدة التي يطرحها الفضاء الرقمي في المجتمعات المعاصرة، اتخذت المملكة المغربية منذ بداية عام 2000 قرارا استراتيجيا يقضي بدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن سياستها التنموية، وذلك بما يتناسب مع حجم الرهانات التي تفرضها مسألة أمن النظم المعلوماتية. وقد تم في هذا الصدد، تسطير برامج ومخططات عمل تهدف على المديين البعيد والمتوسط إلى جعل «تكنولوجيا المعلومات» رافدا للتنمية البشرية، ومصدرا للإنتاجية ومفرزا للقيمة المضافة بالنسبة للاقتصاد الوطني وللإدارة العمومية، مع دمج جميع هذه الأهداف في سياق واحد يصب في خدمة التنمية الشاملة لمجتمع المعلوميات والاقتصاد الرقمي.

وتحقيق هذه الأهداف والمرامي الاستراتيجية المذكورة يبقى مرهونًا ومشروطا بمدى تهيئة مناخ مندمج يوفر الثقة الرقمية للمواطنين

والمؤسسات العمومية والخاصة على السواء، وهو الأمر الذي تطلب وضع إطار قانوني وتنظيمي وتقني يأخذ بعين الاعتبار منظومة المعايير الدولية التي تقنن مجتمع الاتصالات، الذي يتميز بمقاومته للضوابط القانونية التقليدية وبحثه الدائم عن التحرر من القيود الوضعية، بالإضافة إلى اعتماد استراتيجيات تعاون وشراكات دولية تواكب الطبيعة العابرة للحدود المادية التي تميز الفضاء السيبراني.

وقد اعتمدت المملكة المغربية في 5 دجنبر من سنة 2012 «الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني»، التي تجسّد الطموح السيادي لدى المملكة المغربية في تزويد أنظمة المعلومات بقدرات دفاعية ومرونة عملياتية، قادرة على تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق الأمن السيبراني من جهة، وبناء بيئة مواتية تصدح بالثقة والأمن لتنمية مجتمع المعلومات من جهة ثانية. وتتمحور هذه الاستراتيجية الوطنية حول أربعة محاور استراتيجية، يمكن إجمالها على النحو التالي :

- **المحور رقم 1**: تقييم المخاطر التي تتعرض لها أنظمة المعلومات داخل الإدارات والهيئات العامة والبنى التحتية ذات الأهمية الحيوية؛
- **المحور رقم 2**: حماية أنظمة المعلومات للإدارات والهيئات العامة والبنية التحتية ذات الأهمية الحيوية والدفاع عنها؛
- **المحور رقم 3**: تعزيز أسس أمن نظم المعلومات؛
- **المحور رقم 4**: تعزيز التعاون الوطني والدولي.

1.3 الإطار المؤسساتي.. رؤية متجددة للأمن السيبراني.

لضمان تنزيل الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، سارعت المملكة المغربية منذ بداية الألفية الثالثة إلى وضع إطار مؤسساتي يشمل مجموعة من الهيئات والمؤسسات الحكومية التي تتمتع بقدر عال من الاستقلالية الوظيفية، وتتنوع مهامها ومجالات عملها بتنوع وتشعب مجالات استعمال نظم المعلومات وتداخلها مع باقي الأنظمة الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، وحتى الأمنية والدفاعية.

وتتكون المنظومة المؤسساتية الوطنية لأمن أنظمة المعلومات، التي تم إنشاؤها انطلاقا من شتنبر 2011، من هيئة توجيهية «Comité de Pilotage» تمثلها «لجنة أمن أنظمة المعلومات الاستراتيجية»، والتي تعتبر الهيئة المسؤولة عن تحديد التوجهات الاستراتيجية

وقد اعتمدت المملكة المغربية في 5 دجنبر من سنة 2012 «الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني»، التي تجسّد الطموح السيادي لدى المملكة المغربية في تزويد أنظمة المعلومات بقدرات دفاعية ومرونة عملياتية، قادرة على تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق الأمن السيبراني من جهة، وبناء بيئة مواتية تصدح بالثقة والأمن لتنمية مجتمع المعلومات من جهة ثانية

في مجال الأمن السيبراني وحماية المعطيات الرقمية السيادية، فضلا عن ضمان جاهزية واستمرارية أنظمة المعلومات الخاصة بالبنيات التحتية الحيوية للمملكة المغربية. ثم هناك أيضا هيئة عملياتية «Comité Opérationnel» ممثلة في «المديرية العامة لأمن نظم المعلومات»، والتي تعتبر المخاطب الرئيسي المسؤول عن تنزيل الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، خصوصا في الجوانب المتعلقة بتطوير جوانب البحث العلمي والارتقاء بالخبرة الفنية في مجال حماية النظم المعلوماتية، علاوة على اضطلاعها بأعباء ممارسة عمليات اليقظة والكشف والإنذار عن الأخطار التي تؤثر على أمن المعلومات على المستوى الوطني.

كما تضم هذه المنظومة كذلك آلية وطنية لحماية البيانات الشخصية ممثلة في «اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي»، التي تم إنشاؤها بموجب القانون رقم 09.08 المؤرخ في 18 فبراير 2009 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية، وهي اللجنة المؤسساتية المسؤولة بشكل حصري ومباشر عن التحقق من مدى احترام أنظمة معالجة البيانات الشخصية للضوابط القانونية، وعدم انتهاكها للخصوصية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وفي نفس السياق، كانت المملكة المغربية سباقة كذلك إلى تطوير منظومة رقمية متكاملة، عهد بها إلى «وكالة التنمية الرقمية» التي تم إنشاؤها بموجب القانون رقم 61.16 المؤرخ في 14 سبتمبر 2017، والتي تعتبر الجهة المسؤولة عن تعزيز التحول الرقمي لمختلف مؤسسات الدولة العمومية من خلال تنفيذ استراتيجيات قطاعية مندمجة في مجال التنمية الرقمية، وتعزيز نشر الأدوات الرقمية، وتطوير استخدامها بين المواطنين. وقد تم تتويج هذا المسار الإصلاحي المؤسساتي بإحداث وزارة منتدبة مكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، تم الإعلان عنها في التشكيلة الحكومية الجديدة التي أفرزتها صناديق الاقتراع بمناسبة الانتخابات التشريعية التي شهدتها المملكة المغربية في الثامن من شهر شتنبر 2021.

وإلى جانب الإطار المؤسساتي العام، تتوفر المملكة المغربية على منظومة متكاملة لرصد ومكافحة الجريمة الإلكترونية والإرهاب السيبراني، وهي المهمة التي تضطلع بها الأجهزة الأمنية ذات الولاية العامة، لكن من خلال بنيات ومكاتب متخصصة وعالية التكوين والتجهيز في هذا المجال، تتمثل أساسا في المصلحة المركزية لمكافحة الجريمة المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة التابعة لمديرية الشرطة القضائية بالمديرية العامة للأمن الوطني، والتي تختص بمهام اليقظة المعلوماتية على شبكة الأنترنت لرصد المحتويات العنيفة، وكذا وضع وتنفيذ خطط

زجر الجرائم الإلكترونية من قبيل جرائم الابتزاز الإلكتروني، والمس بنظم المعالجة الإلكترونية للمعطيات...الخ. وتشرف هذه المصلحة المركزية على 29 فرقة جهوية لمكافحة الجريمة المعلوماتية، موزعة على مختلف مدن المملكة، وتنهض بمهام البحث والتحري في مختلف الجرائم المرتبطة بأنظمة المعلومات وبالتكنولوجيات الحديثة.

وعلى المستوى العملياتي أيضا، يعهد بمهمة البحث والتحري في الجرائم السيبرانية ذات الطابع الوطني أو العابر للحدود الوطنية إلى المكتب الوطني لمكافحة الجريمة المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة التابع للفرقة الوطنية للشرطة القضائية بالمديرية العامة للأمن الوطني، وهي مصلحة متخصصة وذات اختصاص ترابي وطني، تضم مصالح للرصد واليقظة المعلوماتية، ومتصلة بمختبرات لتحليل الآثار الرقمية، وتتحدد مهمتها في التعامل مع التهديدات السيبرانية المتعلقة باختراق النظم المعلوماتية وقرصنة المعطيات الشخصية والمالية واستعمالها، فضلا عن زجر التهديدات المرتبطة بالإرهاب المعلوماتي.

وبموازاة مع فرق البحث والتحري، بادرت المديرية العامة للأمن الوطني بالمملكة المغربية (جهاز الأمن العام) بتطوير مختبرات الشرطة المكلفة بإجراء التحاليل والخبرات الرقمية، وذلك على نحو يسمح بمواكبة واحتواء التزايد الملحوظ في الجرائم التي تراهن على تقنيات التواصل كوسيلة أو كبيئة لارتكاب جرائم ضد الأشخاص والممتلكات. وفي هذا الصدد، تم إحداث سبع مختبرات متخصصة في استغلال وتحليل الآثار الرقمية، منها مختبران مركزيان وخمس مختبرات جهوية بكل من مدن الدار البيضاء ومراكش والعيون وفاس وتطوان، تتحدد مهمتها الأساسية في تسخير العلم والتقنيات الرقمية لخدمة العدالة في جميع القضايا المرتبطة بالتكنولوجيات الحديثة.

2.3 تعزيز وملاءمة الإطار القانوني الوطني.

حرصا على التنفيذ الأمثل للاستراتيجية المغربية للأمن السيبراني، التي تمتد أهدافها على مدى عدة سنوات، كان لابد من وضع التقعيد القانوني والتنظيمي الكفيل بتقنين ومواكبة الطفرة المعلوماتية ببلادنا. وفي هذا الصدد، تم إصدار العديد من النصوص القانونية والتنظيمية التي تعتمد مبدأ التقنين القطاعي لكل واحد من جوانب الأنشطة المرتبطة بمجتمع المعلومات، خصوصا تلك المرتبطة بحماية المعطيات الشخصية للمواطنين، وتأطير المعاملات الإلكترونية الخدماتية والاقتصادية، وحماية نظم المعالجة الإلكترونية للبيانات الرقمية، فضلا عن زجر الجرائم والمخالفات المتعلقة بالمس بها واختراقها وعرقلة عملها.

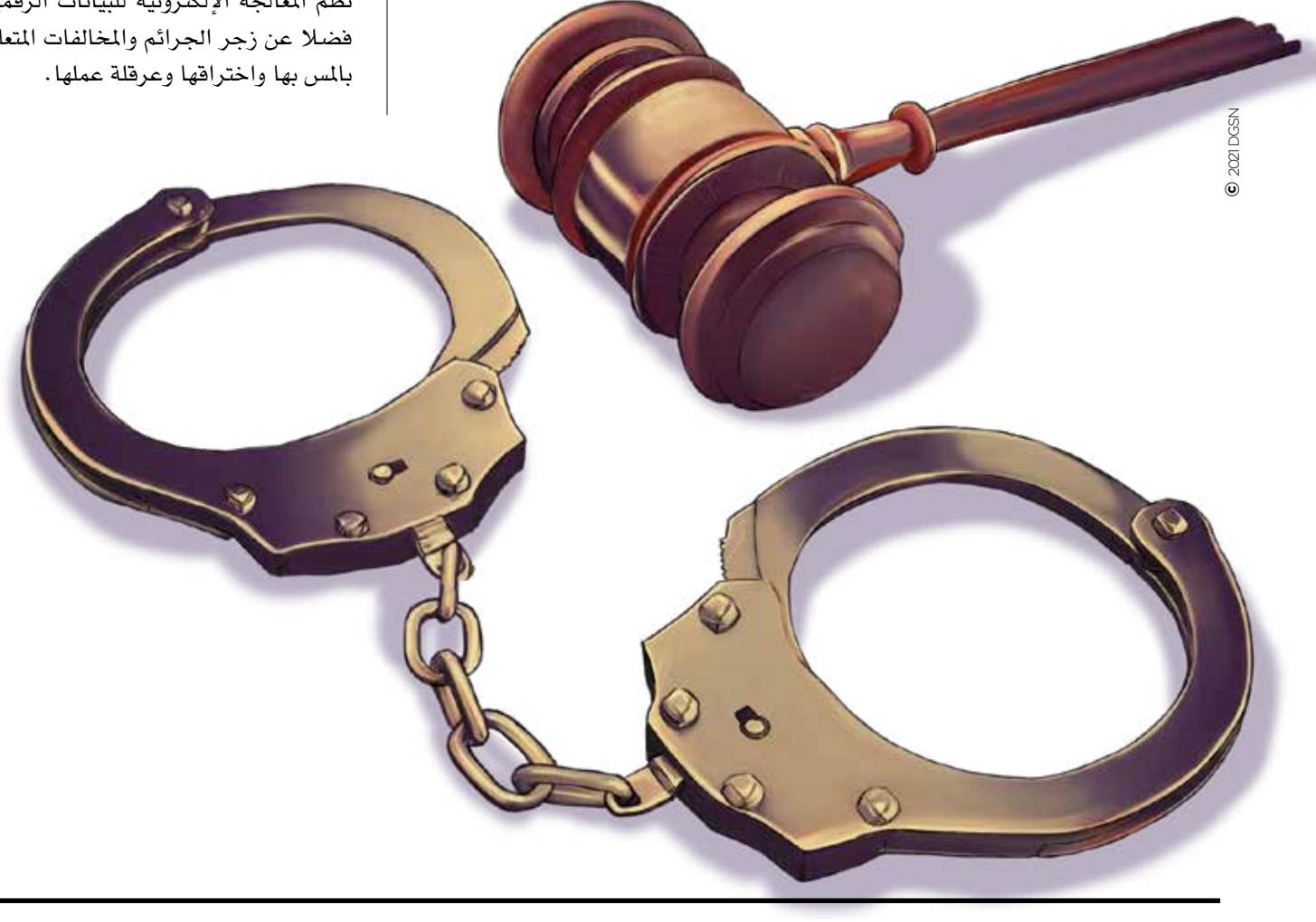

© 2021 DGSN

النصوص القانونية والتنظيمية المرتبطة بحماية المعطيات الشخصية للمواطنين

1. **القانون رقم** 43.20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية، الصادر بالظهير الشريف رقم 1.20.100 المؤرخ في 16 جمادى الأولى 1442 (31 ديسمبر 2020)، والغرض منه هو وضع نظام ثقة في المعاملات الإلكترونية، وتحديد وسائلها وخدماتها وتقنيات تشفيرها، والعمليات التي يمكن أن يوفرها مزودو الخدمات الإلكترونية، فضلا عن تعداد القواعد التي يجب مراعاتها من قبل هؤلاء وكافة حاملي الشهادات الإلكترونية. كما يحدد هذا القانون أيضًا صلاحيات الهيئة الوطنية لخدمات الائتمان فيما يتعلق بالمعاملات الإلكترونية؛

2. **القانون رقم** 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني، الصادر بالظهير الشريف رقم 1.20.69 المؤرخ في 4 ذي الحجة 1441 (25 يوليوز 2020)، والذي يهدف إلى وضع إطار قانوني يتضمن الحدود الدنيا من القواعد والتدابير الأمنية لضمان موثوقية ومرونة أنظمة المعلومات. كما يهدف إلى تطوير الثقة الرقمية ورقمنة الاقتصاد وضمان استمرارية الأنشطة الاقتصادية والمجتمعية في بلدنا بشكل عام، فضلا عن تعزيز تطوير نظام بيئي وطني للأمن السيبراني؛

3. **القانون رقم** 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك، الصادر بالظهير الشريف رقم 1.11.03 صادر في 14 من ربيع الأول 1432 (18 فبراير 2011)، الذي ينص على إجراءات حماية المستهلك، بما في ذلك الحماية على شبكة الإنترنت. وتتحدد المصلحة الغائية من هذا القانون في تعزيز وحماية حقوق المستهلكين، وضمان تزويدهم بمعلومات أفضل، وحمايتهم من الشروط غير العادلة وبعض الممارسات التجارية غير القانونية من خلال تضمنه لأحكام إضافية تتعلق بالضمانات التقليدية، وخدمات ما بعد البيع والمديونية الزائدة...إلخ. وبالنظر إلى الدور المهم لحركية الاستهلاك في المعلومات والتوعية والحماية القانونية لحقوق المستهلك، يمنح هذا القانون جمعيات المستهلكين المعترف بها على أنها ذات منفعة عامة الحق في اتخاذ الإجراءات القانونية لتمثيل والدفاع عن مصالح مجموعات المستهلكين؛

4. **القانون رقم** 121.12 المغير والمتمم للقانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات، الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 18 فبراير 2019، بصيغته المعدلة والمكملة. ويتمثل الغرض من هذا القانون في تحديد الإطار القانوني الذي يحدد المشهد الجديد لقطاع البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، ولاسيما شبكات الاتصالات الرقمية؛

5. **القانون رقم** 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية، الصادر بالظهير الشريف رقم 1.07.129 صادر في 19 من ذي القعدة 1428 (30 نوفمبر 2007) والذي يحدد النظام المطبق على البيانات القانونية المتبادلة إلكترونيًا (التشفير) والتوقيعات الإلكترونية، كما يحدد الإطار القانوني المطبق على العمليات التي يقوم بها مقدمو خدمات التصديق الإلكتروني، وكذلك القواعد التي يجب مراعاتها من قبل هؤلاء وحاملي الشهادات الإلكترونية الصادرة؛

6. **القانون رقم** 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي الصادرة بالظهير الشريف رقم 1.09.15 بتاريخ 22 من صفر 1430 (18 فبراير 2009). يهدف هذا القانون إلى ضمان الحماية الفعالة للأفراد ضد إساءة استخدام البيانات التي من المحتمل أن تنتهك خصوصيتهم، فضلا عن ملاءمة النظام المغربي لحماية البيانات الشخصية مع ذلك الخاص بشركائه الإقليميين والدوليين، لاسيما في أوروبا. بالإضافة إلى ذلك، أنشأ القانون لجنة وطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي المعروفة اختصارا ب (CNDP).

7. **القانون رقم** 07.03 المعدل والمتمم للقانون الجنائي المغربي فيما يتعلق بالجرائم المتعلقة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات (منشور بالظهير الشريف رقم 1.03.197 بتاريخ 16 رمضان 1424 الموافق ل 11 نوفمبر 2003). ويتيح هذا القانون إمكانية تجريم ومعاقبة جميع التدخلات غير المصرح بها والتدليسية إلى نظام المعالجة الآلية للمعطيات (المواد 607.3 إلى 607.11 من مجموعة القانون الجنائي المغربي).

8. **القانون رقم** 79.12 القاضي بتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، الصادر بالظهير الشريف رقم 1.14.97 صادر في 20 من رجب 1435 (20 ماي 2014)، الذي يرمي إلى تعزيز وحماية الملكية الفكرية وضمان حقوق المؤلفين وذوي الحقوق، كوسيلة قانونية تهدف إلى جبر الضرر الذي يلحق المؤلفين جراء أعمال التقليد والاستنساخ غير المشروع.

3.3 أمن نظم المعلومات.. استراتيجية وطنية بمعايير دولية.

في سياق تنزيل التوجهات والتوجيهات التي تضّمنتها الاستراتيجية الوطنية لأمن نظم المعلومات، تبنت المملكة المغربية في ديسمبر 2013 التوجيه الوطني بشأن أمن نظم المعلومات (DNSSI)، الذي يرنو إلى توحيد مستويات الحماية ورفع الوعي الأمني لدى جميع مشغلي ومستخدمي الأنظمة المعلوماتية الخاصة بالإدارات والهيئات العمومية وكذلك البنية التحتية الحيوية، وهو التوجيه المستوحى من المعيار المغربي الموحد NM ISO / IEC27002: 2009، والذي يعتبر إطارا مرجعيا تم تعزيزه من خلال مجموعة من المعايير التي اعتمدتها المديرية العامة لأمن نظم المعلومات وفق خطة مستدامة لإدارة المخاطر الإلكترونية على المستوى الوطني.

ومن أجل تعزيز وتنسيق الجهد العمومي الموجه لمكافحة التهديدات التي تحيط بأنظمة المعلومات العمومية الحيوية، أنشأت المملكة المغربية مركزا لرصد واكتشاف الهجمات السيبرانية والتصدي لها maCERT (Moroccan Computer Emergency Response Team)، مهمته الرئيسية هي المراقبة والاستجابة الفورية للتهديدات التي تطرحها مواجهة هذه الهجمات. ويعمل هذا المركز، الذي تم إحداثه بالتنسيق مع إدارة الدفاع الوطني، ضمن شبكة مؤسساتية مندمجة تعمل بتنسيق تام مع كافة الأجهزة المسؤولة عن أمن المعلومات في جميع كيانات

الدولة، وذلك بغرض رصد الأخطار وتحديد الإجراءات الدفاعية التكميلية للإجراءات الوقائية الاعتيادية في مجال الأمن الإلكتروني. كما أن ma-Cert، الذي يعمل على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع، هو اليوم عضو نشيط في المنتدى الدولي للفرق الأمنية المؤهلة لضمان الاستجابة الفورية للتهديدات المعلوماتية FIRST.

ومن منظور عام وشامل، تهدف الاستراتيجية الوطنية لأمن نظم المعلومات إلى إطلاق برامج تدريبية حول القضايا التقنية والقانونية التي يطرحها الأمن السيبراني، ورفع مستوى الوعي بأخلاقيات الإنترنت والتهديدات والمخاطر المرتبطة بالفضاء السيبراني، فضلا عن ضمان الاستقلالية العلمية والتقنية الوطنية، من خلال تعزيز البحث والتطوير العلمي في هذا المجال، وتطوير واستغلال آليات التعاون الدولي في مجال الأمن السيبراني.

4 الأمن السيبراني.. وتحديات الجائحة الصحية

كشفت الجائحة الصحية العالمية المرتبطة بوباء كوفيد-19، التي عصفت بمختلف دول العالم خلال العامين المنصرمين، أن توطيد الأمن السيبراني لا يقل أهمية عن ضمان الأمن الصحي، وأن تطوير البنية التحتية المعلوماتية يستأثر بنفس الأهمية التي تحظى بها المنشآت الصحية والطبية. فعندما برزت الحاجة إلى الحجر الصحي كآلية وقائية وتدبير احترازي لمنع تفشي الوباء، تضاعف الإقبال على شبكة الأنترنت ووسائل الاتصال الحديثة كضرورة حتمية لتيسير العمل عن بعد، وضمان الدراسة والتحصيل عن بعد، وتضاعفت معهما أنشطة التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية.

بل أكثر من ذلك، سارعت مختلف البلدان إلى تطوير تطبيقات وأنظمة معلوماتية كفيلة بضمان الأمن الصحي لعموم مواطناتها ومواطنيها، بشكل أضحى معه الانتقال نحو العالم الرقمي ضرورة ملحة ولا مندوحة منها، وذلك بغرض رفع تحديات ومخاطر الجائحة

الإطار القانوني

مجموعة القانون الجنائي

الفصل 1-447

- كل من قام عمدا، وبأي وسيلة بما في ذلك الأنظمة المعلوماتية، بالتقاط أو تسجيل أو بث أو توزيع أقوال أو معلومات صادرة بشكل خاص أو سري، دون موافقة أصحابها.
- كل من قام عمدا وبأي وسيلة، بتثبيت أو تسجيل أو بث أو توزيع صورة شخص أثناء تواجده في مكان خاص، دون موافقته.

الحبس من 06 أشهر إلى 03 سنوات

غرامة من 2.000 إلى 20.000 درهم

الفصل 2-447

- كل من قام بأي وسيلة بما في ذلك الأنظمة المعلوماتية، بث أو توزيع تركيبة مكونة من أقوال شخص أو صورته، دون موافقته، أو قام بث أو توزيع ادعاءات أو وقائع كاذبة، بقصد المس بالحياة الخاصة للأشخاص أو التشهير بهم.

الحبس من سنة واحدة إلى 03 سنوات

غرامة من 2.000 إلى 20.000 درهم

الفصل 264

- كل من قام بتبليغ السلطات العامة عن وقوع جريمة يعلم بعدم حدوثها أو بتقديم أدلة زائفة متعلقة بجريمة خيالية أو التصريح لدى السلطة القضائية بارتكابه جريمة لم يرتكبها ولم يساهم في ارتكابها.

يعتبر إهانة، ويعاقب بهذه الصفة

الفصل 308

- كل من قاوم تنفيذ أشغال أمرت بها السلطة العامة أو صرحت بها

الحبس من شهرين إلى 06 أشهر

غرامة لا تقل عن 200 ولا تتجاوز ربع مبلغ التعويضات

- كل من يعترضون على تنفيذ هذه الأشغال بواسطة التجمهر أو التهديد أو العنف.

الحبس من 03 أشهر إلى سنتين

غرامة لا تقل عن 200 ولا تتجاوز ربع مبلغ التعويضات

الفصل 445

- كل من قام بتبليغ بأي وسيلة كانت، وشاية كاذبة ضد شخص أو أكثر إلى الضباط القضائيين أو إلى ضباط الشرطة القضائية أو الإدارية أو إلى هيئات مختصة باتخاذ إجراءات بشأنها أو تقديمها إلى السلطة المختصة، وكذلك من أبلغ الوشاية إلى رؤساء المبلغ ضده أو أصحاب العمل الذين يعمل لديهم.

وإذا كانت الوقائع المبلغ بها تستوجب زجرا جزائيا أو إداريا، فإن المتابعة عن الوشاية الكاذبة، تطبيقا لهذا النص، يمكن الشروع فيها، إما عقب الحكم النهائي ببراءة المبلغ ضده أو إعفائه أو عقب صدور أمر أو قرار بعدم متابعته أو عقب حفظ الشكاية بأمر من أحد رجال القضاء أو الموظف أو رئيس المبلغ ضده أو مستخدمه المختص بالبت في الشكاية.

وعلى المحكمة التي ترفع لها الدعوى، بمقتضى هذا الفصل، أن تأمر بوقف نظر دعوى البلاغ الكاذب، إذا كانت المتابعة عن الواقعة المبلغ بها لازالت جارية.

الحبس من 06 أشهر إلى 05 سنوات

غرامة من 200 إلى 1000 درهم

القانون 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر

المادة 72

- كل من قام بسوء نية بنشر أو إذاعة أو نقل خبر زائف أو ادعاءات أو وقائع غير صحيحة أو مستندات مختلقة أو مدلس فيها منسوبة للغير إذا أخلت بالنظام العام أو أثارت الفزع بين الناس، بأية وسيلة من الوسائل ولاسيما بواسطة الخطب أو الصياح أو التهديدات المفوه بها في الأماكن أو الاجتماعات العمومية وإما بواسطة المكتوبات والمطبوعات المبيعة أو الموزعة أو المعروضة للبيع أو المعروضة في الأماكن أو الاجتماعات العمومية وإما بواسطة الملصقات المعروضة على أنظار العموم وإما بواسطة مختلف وسائل الإعلام السمعية البصرية أو الإلكترونية وأية وسيلة أخرى تستعمل لهذا الغرض دعامة إلكترونية.

غرامة من 20.000 إلى 200.000 درهم

الصحية. وفي هذا الصدد، تم اعتماد العديد من التطبيقات المعلوماتية الرامية إما لضبط وتقنين التحركات العرضية للأشخاص في فترة الطوارئ الصحية، أو للتبليغ عن بعد عن حالات خرق الحجر الصحي المهدد للسلامة العامة، وكذا تطبيقات التطعيم وأخذ جرعات التلقيح، علاوة على تطبيقات أخرى لاستصدار ومراقبة جوازات التلقيح التي اعتمدتها العديد من الدول كآلية للتنقل والسفر والولوج للعديد من الخدمات اليومية. وتيسير الحق في بلوغ كل هذه الخدمات لم يكن ممكنا في ظل عدم وجود بنية تحتية معلوماتية متطورة، أو في سياق مؤسساتي وقانوني لا يواكب هذه الطفرة المعلوماتية والانتقال الرقمي. فحتى صرف أموال الدعم العمومي للطبقات المتضررة من تداعيات الجائحة الصحية كان يحتاج لتطبيق إلكتروني ولبنية معلوماتية متطورة، والخروج في زمن الطوارئ الصحية كان يقتضي أيضا استصدار تصاريح ورخص عن بعد...الخ. كل هذه الموجبات والإكراهات سرعت من وثيرة الانتقال الرقمي، وفرضت التفكير مليا في تسخير تكنولوجيا المعلومات لخدمة قضايا الأمن الصحي للمواطنين.

وفي مقابل ذلك، أفرز هذا الانتقال السريع نحو العالم الرقمي بروز تغييرات جذرية في النسق الإجرامي ككل، إن على مستوى بروفايلات المشتبه فيهم والضحايا، أو على مستوى الأساليب الإجرامية المعتمدة، أو فيما يتعلق بالامتدادات والتقاطعات الإقليمية والدولية للنشاط الإجرامي المعلوماتي، وهو ما استدعى تعزيز وتدعيم الأمن السيبراني، لضمان السيادة الرقمية من جهة، ومواجهة مخاطر وتهديدات الجريمة المعلوماتية من جهة ثانية.

فخلال فترة الطوارئ الصحية المرتبطة بالجائحة الصحية العالمية، ظهرت تهديدات مستجدة تنطوي على مخاطر جدية ومحدقة بالأمن العام، تمثلت في الأخبار الزائفة التي يتم نشرها بوساطة الأنظمة المعلوماتية. فقد لاحظت مصالح الشرطة والأمن أن العديد من هذه الأخبار والمحتويات الرقمية المضللة جعلت الناس تحت تأثير حالة الخوف والارتياب أكثر من حقيقة التهديد في حد ذاته، وهو ما نجم عنه تسجيل ضغوطات نفسية عديدة وحالات من التدافع والفوضى

كشفت الجائحة الصحية العالمية المرتبطة بوباء كوفيد19-، التي عصفت بمختلف دول العالم خلال العامين المنصرمين، أن توطيد الأمن السيبراني لا يقل أهمية عن ضمان الأمن الصحي، وأن تطوير البنية التحتية المعلوماتية يستأثر بنفس الأهمية التي تحظى بها المنشآت الصحية والطبية

لاقتناء المواد الاستهلاكية والأدوية وغيرها، خوفا من نذرتها حسب ما كانت تشير إليه الإشاعات التي كثيرا ما تم الترويج لها في هذا الصدد.

وبلغة الأرقام، أوقفت مصالح الأمن الوطني (جهاز الأمن العام) بالمملكة المغربية طيلة فترة الطوارئ الصحية، 158 شخصا بعد الاشتباه في تورطهم في نشر محتويات وأخبار زائفة على شبكة الأنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، منها أخبار تشكك في وجود جائحة كورونا المستجد، وتحرض الناس على عدم الامتثال للتدابير الاحترازية والوقائية التي اتخذتها السلطات العمومية لحماية الأمن الصحي، ومنها أخبار أخرى تعمم إشاعات حول عدم جدية وفاعلية اللقاح بشكل يثني الناس عن التطعيم.

وفي سياق آخر، سجلت مصالح الأمن الوطني بالمغرب تطورا ملحوظا في الجريمة الإلكترونية خلال فترة الطوارئ الصحية، مقارنة مع مؤشرات الجريمة العادية أو الكلاسيكية التي تراجعت بشكل كبير بسبب تقييدات الحجر الصحي. فمثلا خلال سنة 2020، عالجت الشرطة القضائية المغربية 5774 قضية تدخل في إطار الجرائم الإلكترونية، و4.190 قضية مماثلة خلال الأشهر التسعة المنصرمة من سنة 2021. وقد مكنت الأبحاث التقنية والتحريات الميدانية المنجزة في إطار هذه القضايا من ضبط 1669 مشتبه به في السنة المنصرمة، و1246 شخصا في الأشهر التسعة من السنة الجارية، والذين تمت إحالتهم جميعا على السلطات القضائية المختصة بعد الخضوع للأبحاث التمهيدية اللازمة.

وفي تحليل نوعي للرسم البياني لهذه المؤشرات الاحصائية، يلاحظ أن جرائم القذف والتشهير عبر الأنترنت جاءت في طليعة الجرائم الإلكترونية المسجلة، متبوعة بقضايا الابتزاز الجنسي عبر الأنترنت التي استهدفت لوحدها في سنة 2021 أكثر من 392 ضحية من بينهم 69 من جنسيات أجنبية، ثم نجد كذلك جرائم المس بنظم المعالجة الآلية للمعطيات عن طريق الدخول غير المشروع لبيانات الأشخاص والمؤسسات، وأخيرا جرائم النصب والاحتيال الإلكتروني وتزوير بطائق الائتمان التي تستهدف مواقع التجارة على شبكة الأنترنت.

تأسيسًا على كل ما سبق، يظهر جليا بأن التحول الرقمي بقدر ما هو ضرورة حتمية لا مناص منها للحياة المعاصرة، فهو أيضا تحدي حقيقي بتهديدات متعددة، يفرض على جميع الدول، وأجهزة إنفاذ القانون على وجه الخصوص، ضمان الأمن المعلوماتي، وزجر الجريمة الإلكترونية، وتحصين آليات الدفاع السيبراني ■

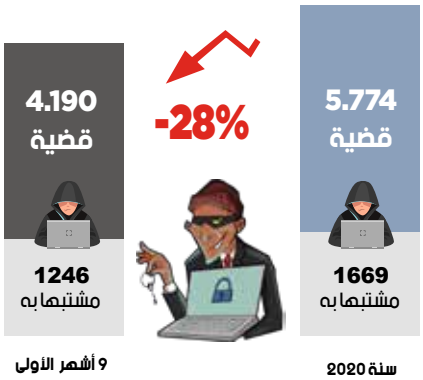

الخبر الزائف

مخاطر متنامية وحلول عملية.

تناهز الخسائر المالية المباشرة للأخبار الزائفة على الاقتصاد العالمي في سنة واحدة ما يقارب 78 مليار دولار أمريكي! وقد يبدو هذا الرقم مبالغا فيه أو غير قابل للتصديق في الوهلة الأولى، لكن عندما نحاول ملامسة تداعيات الأخبار الزائفة وحملات الدعاية المضللة على نشاط الشركات المتعددة الجنسيات، وعلى المؤسسات المالية والائتمانية العالمية، والانتخابات الرئاسية في كبريات الدول... ندرك وقتها بأن الرقم التقديري للخسائر المسجلة قد لا يستوعب كل الأضرار والآثار الجانبية المترتبة عن الأخبار الزائفة.

والمثير أن الأخبار الزائفة قد تتحول إلى سلاح خطير يهدد الاقتصاد والسياسة والأمن على حد سواء، إذ يكفي أن يتفاعل مستعمل التقنيات الحديثة مع إعلان أو صورة أو تدوينة أو تغريدة مضللة، لتأخذ طابع الدعاية والحملة الممنهجة وتتحول معها إلى كرة ثلج هادرة بفعل تزايد نقرات الإعجاب والتعليقات أو إعادة التقاسم والنشر في تطبيقات التراسل الفوري. فنشر خبر زائف حول منتوج اقتصادي معين قد يؤدي إلى خسائر مادية فادحة للشركة المنتجة، واختلاق تصريحات منسوبة لفاعل اقتصادي قد تساهم في تراجع قيمة أسهمه في البورصات الدولية .. الخ.

أما على المستوى الاستراتيجي، فنلاحظ أن الحملات الممنهجة للأخبار الزائفة أضحت تصنف ضمن الهجمات السيبرانية التي تستهدف الأنظمة السياسية والاقتصادية والمصالح العليا لعدد من الدول. بل أكثر من ذلك، باتت الأخبار الزائفة تدرج في خانة التصنيفات الجديدة للحروب غير النمطية أو غير التقليدية التي تراهن على الهدم والتقويض من الداخل دونما حاجة لمواجهات عسكرية مباشرة.

1 الخبر الزائف.. مستويات متعددة ومخاطر متزايدة

مع تنامي التطور المتسارع في مجال المعلوميات، واتساع قاعدة مستعملي شبكة الانترنت ومنصات التواصل الاجتماعي في العالم المعاصر، تزايد حجم التهديد المرتبط بنشر الأخبار الزائفة. وهذا التهديد لا يقاس فقط بحجم ونسبة الانتشار وإنما بفضل تعدد وتطور آليات اختلاق وتعميم الأخبار الزائفة! **كيف ذلك؟**

// وخطورة هذا النوع من الأخبار الزائفة تتمثل في سرعة انتشاره، وقابلية تصديقه من طرف مستعملي الأنترنت، فضلا عن صعوبة التشكيك في محتواه، وهو ما يترتب عنه في كثير من الحالات خسائر باهظة وأضرار خطيرة

فلئن كانت الأخبار الزائفة قد تمثلت، منذ بداية الأنترنت وشيوع شبكات التواصل والتراسل الفوري، في تحريف صور أو تدوينات وعرضها للتداول بهدف الإساءة للاعتبار الشخصي للأفراد، أو تركيب صورهم في مشاهد تمس بحياتهم الخاصة، إلا أن هذا التضليل في بعده الفردي تحول لاحقا إلى حملات متطورة وممنهجة وعابرة للحدود الوطنية.

فقد أصبح التحدي اليوم، والرهان الأكبر، هو تحريف الصورة والصوت ونسبتهما إلى شخص معين في إطار ما يعرف ب «Deep Fake» فأصحاب الحملات الدعائية

التضليلية أصبحوا يراهنون على تزوير وتحريف تصريحات بالصوت والصورة منسوبة لمسؤولين سياسيين واقتصاديين بهدف تحقيق أهداف سياسية ومرامي اقتصادية، وكأمثلة على ذلك، تداولت مواقع التواصل الاجتماعي في السنوات الأخيرة تصريحات للرئيسين الأمريكيين باراك أوباما ودونالد ترامب تتحدث عن مواقفهما من مسائل حيوية داخلية وأخرى مرتبطة بجائحة كورونا، قبل أن يكتشف العالم لاحقا بأن تلك التصريحات الزائفة وتندرج ضمن حملات «Deep Fake».

وخطورة هذا النوع من الأخبار الزائفة تتمثل في سرعة انتشاره، وقابلية تصديقه من طرف مستعملي الأنترنت، فضلا عن صعوبة التشكيك في محتواه، وهو ما يترتب عنه في كثير من الحالات خسائر باهظة وأضرار خطيرة. فعلى المستوى الاقتصادي مثلا، يمكن استعمال مثل هذه التسجيلات التدليسية، الموثقة بالصوت والصورة، للإيقاع بالعاملين في المؤسسات المالية ودفعهم للقيام بتحويلات مالية مهمة، كما قد تستخدم لتزوير الانتخابات في مجالس إدارة الشركات الكبرى التي باتت تعتمد على تقنيات التناظر عن بعد بسبب قيود جائحة كوفيد -19...الخ.

وعلى المستوى الأمني مثلا، قد يدلي بعض أطراف الشكايات والقضايا الزجرية بتسجيلات موثقة بالصوت والصورة، بدعوى أنها قرائن تتثبت ادعاءاتهم أو تدحض الشكايات المسجلة في حقهم. فإخضاع مثل هذه التسجيلات لتقنية التحريف باستعمال «Deep Fake» قد يؤدي إلى نتائج قانونية خطيرة قد تمس بالأمن القضائي وبحقوق الأفراد والجماعات. كما أن توضيب تصريحات مضللة ونسبتها لشخص معين على أنها تحرض على التجمهر أو العصيان أو ارتكاب جنايات ضد الأشخاص والأموال قد تكون لها آثار بليغة على مرتكزات النظام العام.

فتعدد مستويات التزوير ونشر الأخبار الزائفة زاد من حجم المخاطر والتهديدات، وقد لاحظنا كيف تنامت هذه المخاطر في فترة الطوارئ الصحية، بعدما تكاثرت الإشاعات والحملات المضللة لدرجة أن الناس أصبحوا ضحايا للخوف الناجم عن الأخبار الزائفة أكثر من حقيقة التهديد المرتبط بالوباء.

> **"وخطورة هذا النوع من الأخبار الزائفة تتمثل في سرعة انتشاره، وقابلية تصديقه من طرف مستعملي الأنترنت، فضلا عن صعوبة التشكيك في محتواه، وهو ما يترتب عنه في كثير من الحالات خسائر باهظة وأضرار خطيرة**

2 حلول عملية .. للمستهلك العادي

ما من شك أن الدول أفردت آليات وحلول تقنية متطورة لمواجهة الأخبار الزائفة في بعدها الاستراتيجي. فمختلف البلدان تعزز في الوقت الراهن من حمايتها السيبرانية ضد الهجمات والاختراقات المعلوماتية وكذا حملات الأخبار الزائفة المنهجة، لكن على مستوى الأفراد، أو المستهلك العادي للأخبار الآتية من شبكة الأنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي، تبقى التوعية والتحسيس هما أفضل وسيلة للتحصين والرفع من منسوب المناعة ضد الأخبار الزائفة.

فالشخص العادي يتلقى يوميا المئات من الأخبار والصور والتسجيلات المتدفقة عبر شبكات التواصل، وما أن يتفاعل معها بنقرة أو إعجاب أو إعادة تقاسم لواحدة من تلك المحتويات، التي تكون مضللة وتقف وراءها خلفيات إجرامية، فإنه يتحول لا إراديا إلى شريك في حملة دعائية مغرضة ويساهم في تزايد حجم وتدحرج كرة الثلج التي يراهن عليها هؤلاء «المؤثرون» ذوي النية السيئة أو الخلفيات الإجرامية.

وكحلول عملية لهذا المتلقي العادي، يقدم السيد دان براهمي، وهو خبير دولي وصاحب مقاولة عالمية تقدم حلولا تقنية لكشف الأخبار الزائفة، بعض الممارسات الفضلى للتعاطي مع هذا النوع من الأخبار. فهو يطلب من مستعمل الأنترنت التريث ثلاثين ثانية فقط قبل التفاعل مع أي محتوى مشكوك فيه! لأن التفاعل السريع هو الذي يحقق الدعاية المغرضة التي تراهن عليها الأوساط التي تقف وراء حملات الأخبار الزائفة.

ويقسم السيد دان براهمي الثلاثين ثانية المطلوبة إلى ثلاث محطات تدريجية حصرها فيما يلي:

أولا يجب دائما طرح السؤال التالي قبل أي تفاعل: هل هذا الخبر أو الصورة أو

المحتوى المنشور صحيح وغير زائف؟ وإذا استمر الشك أو الارتياب في صحة المحتوى، فيستحسن بالمتلقي سحب فأرة الحاسوب إلى الأسفل ومطالعة التعليقات المرافقة لهذا المحتوى. فإذا لاحظ الشخص تباينا كبيرا في التعليقات وتناقضها فحري به وقتها أن ينتقل للمرحلة الثالثة من التدقيق.

والمرحلة الثالثة حسب السيد دان براهمي هي التحقق من مصدر المحتوى أو الخبر. فكثير من المحتويات تنشر معطيات منسوبة لقناة تلفزية أو إخبارية معينة أو مصدر محدد، ففي مثل هذه الحالات، ينبغي مراجعة الحساب الرسمي للقناة أو المصدر المشار إليه في المحتوى للتحقق مما إذا كان هو المصدر الحقيقي أو أنه نسبت له فقط تلك الأخبار الزائفة.

فطرح السؤال أولا، تم مطالعة التعليقات والتفاعلات مع المحتوى ثانيا، والتحقق من المصدر ثالثا.. تشكل جميعها حسب السيد دان براهمي حلول عملية قد تحصن المستهلك العادي للأنترنت من أن يتحول إلى شريك في دعاية ممنهجة ومغرضة تقف وراءها جهات تحركها خلفيات إجرامية أو مشوبة بعدم الشرعية ■

2021
الحصيلة السنوية لمصالح الأمن الوطني

تكريسا منها للمقاربة التواصلية التي دأبت عليها خلال السنوات الستة المنصرمة، تستعرض المديرية العامة للأمن الوطني الخطوط العريضة والملامح الرئيسية للحصيلة السنوية لمصالح الشرطة برسم سنة 2021، والتي حرصت فيها على إبراز المجهودات المبذولة لضمان أمن وسلامة المواطنات والمواطنين، والمنجزات المحققة في مجال تحديث الخدمات والبنيات الأمنية، والآليات المعتمدة لترسيخ الحكامة الجيدة في تدبير الموارد البشرية والمالية بالمرفق العام الشرطي، علاوة على استشراف المشاريع المُسطّرة في مجال الأمن العام برسم السنة المقبلة

1. في مجال مواصلة تحديث البنيات الشرطية، وتكثيف التغطية الأمنية، وتجويد الخدمات الأمنية المقدمة للمواطنات والمواطنين

واصلت المديرية العامة للأمن الوطني تنزيل المشروع المندمج لتأهيل وعصرنة المرافق الشرطية على المستوى الوطني، مع إحداث إصلاحات بنيوية في التنظيم الهيكلي لعدد من المصالح الشرطية بالأقاليم الجنوبية للمملكة، وذلك لتمكينها من توفير الأجواء الآمنة لتنفيذ أوراش التنمية بهذه المنطقة، وترصيد النجاحات الكبيرة التي حققتها قضية الوحدة الترابية لبلادنا.

وفي هذا الإطار، تم تأهيل ودعم مصالح الأمن الوطني بالمعبر الحدودي الكركارات والارتقاء بها إلى «مفوضية خاصة»، بمقدورها مسايرة التطور الكبير لحركة الأشخاص وتدفق البضائع عبر هذا المنفذ الحدودي الهام للمملكة على محيطها الإفريقي. كما تم الارتقاء كذلك بالمنطقة الإقليمية للأمن بالداخلة إلى مصاف «أمن جهوي»، يتميز بتنظيم هيكلي مُوسّع، ودعم كبير للحصيص البشري والمعدات اللوجيستيكية، حيث عرفت السنة الجارية تعيين 356 موظفا جديدا بمختلف المصالح الشرطية بهذه المدينة، فضلا عن خلق بنيات شرطية جديدة مُتمثلة في مجموعة متنقلة للمحافظة على النظام، وفرقة للشرطة السياحية، وفرقة متنقلة للدراجين، بالإضافة إلى مجموعة أمنية خاصة بحماية المصالح والتمثيليات الأجنبية.

وعلى صعيد مدينة العيون، تم تعزيز ودعم هيكلة ولاية الأمن بإحداث منطقة أمنية ثانية، وخلق فرقة متخصصة في الكشف عن

الارتقاء بنادي الفروسية إلى مدرسة متكاملة لإعداد شرطة الخيالة

تدشين المقر الجديد للمختبر الوطني للشرطة العلمية على مساحة 8600 متر مربع

تدشين المقر الجديد للفرقة الوطنية للشرطة القضائية

إحداث مدرسة جديدة لتكوين حراس الأمن بمدينة طنجة

إحداث منطقة أمنية خامسة بمراكش

إحداث خمس دوائر للشرطة بوجدة ومراكش وسيدي يحيى الغرب وتامسنا

إحداث مفوضية للشرطة بتامسنا بضواحي الرباط

تأهيل المفوضية الخاصة بميناء أكادير لتصبح منطقة أمنية متكاملة

الأقاليم الجنوبية للمملكة.. بنيات شرطية جديدة

المتفجرات، وفرقة لمكافحة العصابات، فضلا عن تعيين 189 موظفا من المتخرجين الجدد من المعهد الملكي للشرطة ومختلف مدارس التكوين، وذلك في مسعى يروم تعزيز وتجويد الخدمات الشرطية المقدمة للساكنة المحلية، وتوفير التغطية الأمنية الضرورية للمصالح والتمثيليات الأجنبية المحدثة مؤخرا بالمدينة.

وعلى الصعيد الوطني، واصلت المديرية العامة للأمن الوطني تنفيذ مشروع «لامركزية التكوين الشرطي» الرامي لتقريب معاهد التكوين من المتدربات والمتدربين والرفع من جودة التكوين، حيث تم إحداث مدرسة جديدة لتكوين حراس الأمن بمدينة طنجة، والارتقاء بنادي الفروسية إلى مدرسة متكاملة لإعداد شرطة الخيالة، بغرض تعزيز الخدمات التكوينية التي يقدمها المعهد الملكي للشرطة والمدارس الجهوية الخمسة الموجودة سلفا، وذلك إيذانا بافتتاح مدرستين جديدتين للتكوين في غضون السنة المقبلة بكل من الدار البيضاء ومراكش.

وبخصوص مواكبة الامتداد العمراني للأقطاب الحضرية الجديدة، وتعزيز الوحدات الأمنية المتخصصة، فقد تم إحداث مفوضية للشرطة بتامسنا بضواحي الرباط، ومنطقة أمنية خامسة بمراكش، وخمس دوائر للشرطة بوجدة ومراكش وسيدي يحيى الغرب وتامسنا، وتأهيل المفوضية الخاصة بميناء أكادير لتصبح منطقة أمنية متكاملة في مستوى التطورات التي يعرفها هذا المنفذ البحري. كما تم أيضا خلق فرق جديدة للكشف عن المتفجرات وتحييد مخاطر العبوات الناسفة بكل من مراكش ووجدة والدار البيضاء، وفرقة لمكافحة العصابات بمراكش، وفرقة للاستعلامات العامة بمنطقة أمن مراكش المنارة.

وتدعيما لنفس المقاربة التحديثية، حظي ورش تطوير الشرطة العلمية والتقنية باهتمام كبير خلال برنامج العمل السنوي لعام 2021، وذلك بغرض ضمان الفعالية والنجاعة في الأبحاث الجنائية، والرفع من مستويات نسبة الزجر في المظهر العام للجريمة، فضلا عن توطيد مرتكزات المحاكمة العادلة من خلال المراهنة على الدليل العلمي لاستجلاء حقيقة الجرائم المرتكبة. وقد تميزت هذه السنة بتدشين المقر الجديد للمختبر الوطني للشرطة العلمية على مساحة 8600 متر مربع، أي بزيادة أربعة أضعاف عن مساحة المقر السابق، وبخصائص هندسية وتجهيزات تقنية متطورة تراعي المواصفات العالمية لشهادة الجودة إيزو 17025 المحصل عليها من لدن المنظمة الأمريكية للاعتماد والتقييس في السنوات الخمسة الأخيرة.

ويضم المختبر الجديد للشرطة العلمية والتقنية خمس منصات تقنية، وقسم خاص بالحمض النووي (البصمة الوراثية)، مُجهز بآليات متقدمة هي الأولى من نوعها على الصعيد الإفريقي، والثالثة عربيا في مجال عمليات استخراج الحمض النووي، وتسمح بمعالجة 20 ألف وحدة للحمض النووي في شريحة واحدة من أجل تحديد الملامح التشخيصية والانتماء الجغرافي للمتابعين في القضايا الجنائية، كما تمكن من المعالجة الدقيقة والسريعة للعينات المخبرية المستقاة من مسارح الجرائم بمعدل 300 عينة في وقت لا يتعدى ثلاث ساعات.

كما تم تجهيز هذا المختبر بوحدة لتشخيص حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19 لفائدة موظفي المديرية العامة للأمن الوطني، وبمعدات وتجهيزات أخرى عالية الدقة منها تلك التي تعمل بالأشعة الطيفية لمكافحة الجرائم المتعلقة بالتزوير في جوازات السفر والتأشيرات والعملات الوطنية والأجنبية وبطاقات الهوية وغيرها..، بناءً على قاعدة للبيانات تزيد عن 2.000 نموذج للمقارنة، وكذا آليات تقنية متطورة لتحديد طبيعة الحبر المستعمل في الوثائق المزورة، وأخرى تعمل على تضخيم حجم المواد الخاضعة للمعالجة إلى ما يزيد عن 300 ألف مرة عن حجمها الحقيقي. كما أصبح المختبر يتوفر حاليا على آليات حديثة يمكنها تحديد المكونات العضوية وغير العضوية للمواد الخاضعة للمعالجة، اعتمادا على سلسلة من التطبيقات تخص 400 ألف عينة، وذلك بغرض تحقيق الفعالية في مكافحة الجريمة التي تستعمل فيها الأسلحة النارية والمتفجرات، وقضايا الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، وكذا الكشف عن المواد المستعملة في حالات التسميم أو تلك المهددة للبيئة.

2. في مجال الحكامة الأمنية وتدعيم البنية التحتية المعلوماتية لمصالح الأمن

تميزت السنة الجارية بتنفيذ مجموعة من المشاريع البنيوية التي لها علاقة مباشرة بقضايا الأمن في أبعاده الخدماتية، إذ أطلقت المديرية العامة للأمن الوطني ورش تحديث وتدعيم دوائر الشرطة باعتبارها بنيات القرب الشرطية التي تحقق الوقاية والتفاعل الفوري مع حاجيات المواطنين من المرفق العام الأمني، حيث وصل عدد هذه البنيات حاليا 448 دائرة للشرطة تغطي كامل التجمعات الحضرية على الصعيد الوطني، تم تدعيمها بموارد بشرية وكفاءات مهنية جديدة ممثلة في 333 موظف شرطة من مختلف الرتب والدرجات، من بينهم 46 عميد شرطة و101 ضابط شرطة و186 مفتش شرطة، وهو الأمر الذي رفع حصيص العاملين بدوائر الشرطة بنسبة 12 بالمائة مقارنة مع السنة المنصرمة.

ووفق نفس المنظور الإصلاحي، عرفت البنية التحتية لدوائر الشرطة عملية تحديث وعصرنة شاملة، همت بالأساس استكمال تعميم النظام المعلوماتي لتدبير دوائر الشرطة «GESTARR» ليشمل مصالح الأمن الجهوي بالداخلة وولايتي أمن العيون والدار البيضاء، في انتظار تعميمه بولاية أمن وجدة كمحطة أخيرة، فضلا عن إطلاق ورش لإدماج قواعد المعطيات التابعة للأمن الوطني، وخصوصا تلك المتعلقة بالأشخاص المبحوث عنهم والمعطيات التعريفية، ضمن نظام «GESTARR» من أجل الرفع من استقلالية وجاهزية دوائر الشرطة وتمكينها من إتمام كافة العمليات الأمنية. أيضا، تم الشروع هذه السنة في ربط دوائر الشرطة بكل من مدن طنجة وتطوان والدار البيضاء والحسيمة وتازة وآسفي بنظام البريد الإلكتروني لمصالح الأمن الوطني، وذلك في مسعى يروم تشكيل قاعدة تكنولوجية لدمج دوائر الشرطة ضمن باقة المنظومات المعلوماتية والخدماتية التي تقدمها المديرية العامة للأمن الوطني.

واستجابة للطلب الكبير والمتزايد على الجيل الجديد من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية في نسختها المؤمنة والخدماتية، قامت المديرية العامة للأمن الوطني خلال السنة الجارية بتجهيز واستغلال 22 وحدة متنقلة لإنجاز هذه البطائق التعريفية لفائدة المواطنين القاطنين في التجمعات السكانية القروية والنائية، وهي عبارة عن مركبات مزودة بتقنيات ووسائط متصلة بقواعد المعطيات البيومترية التعريفية، ومجهزة بولوجيات ووسائل استقبال لفائدة المرتفقين، تباشر تنقلات ميدانية لتقريب هذه الخدمة من المواطنين. وقد عالجت هذه الوحدات المتنقلة 31.472 طلب إنجاز بطاقة للتعريف الإلكترونية خلال سنة 2021، من بينها 20.608 طلبا بمناطق قروية و 10.864 بمناطق حضرية مدارية، تقع بضواحي مدن أكادير وطنجة ومراكش وبني ملال والناظور وتازة وفاس ووجدة.

وفي سياق متصل، واصلت مصالح الأمن الوطني تنزيل مسلسل تحديث المراكز المخصصة لتسجيل المعطيات التعريفية، إذ عرفت السنة الجارية افتتاح مركز للقرب لتلقي ملفات إنجاز بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية بمنطقة «عين قطيوط» بمدينة طنجة كمرحلة أولية، في أفق تعميم هذا المفهوم الجديد لخدمات القرب في 42 مركزا على الصعيد الوطني ممن يسجلون نسبا عالية لطلبات إنجاز بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية. وبالنسبة لأفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، فقد تم توسيع قاعدة مراكز تسجيل المعطيات التعريفية الخاصة بها من خلال إحداث وتجهيز مركزين متكاملين بكل من العاصمة الصينية «بكين» وبمدينة «تورونتو» الكندية، فيما يجري حاليا التحضير للشروع في تعميم نظام معلوماتي للتحصيل الآني للمعطيات التعريفية على مستوى 22 مركزا قنصليا مغربيا بالخارج بكل من بلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا والمملكة المتحدة، وذلك لتسهيل مساطر إنجاز هذه الوثائق التعريفية والتقليص من آجال إصدارها.

وضمانا لأمن الوثائق والمستندات التعريفية، ودرءا للاستعمالات التدليسية للمعطيات التعريفية لأغراض إجرامية، شرعت المديرية العامة للأمن الوطني خلال السنة الجارية في إبرام اتفاقات شراكة مع المهن والمؤسسات المالية التي تعتمد في معاملاتها على المعطيات التعريفية، حيث تم توقيع مذكرة تفاهم مع المجلس الوطني لهيئة الموثقين بالمغرب، تسمح للموثقين باستغلال البيانات التعريفية التي تتضمنها البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية في إبرام العقود وكافة المعاملات القانونية.

واستكمالا لورش رقمنة المرفق العام الشرطي،

تعزيز دوائر الشرطة

448 دائرة الشرطة

333 موظف شرطة

تعميم التطبيق المعلوماتي
GESTARR

الداخلة | الدار البيضاء | العيون

بما ينعكس إيجابا على الأداء الأمني ويعزز من جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، واصلت الفرق الهندسية والتقنية للأمن الوطني تطوير واستغلال عدة تطبيقات وحلول معلوماتية لتمكين موظفي الشرطة من النهوض الأمثل بمهامهم، حيث شهدت السنة الجارية تعميم التطبيق المعلوماتي لتدبير الاتصالات عبر خط النجدة «19» في 52 مركزا للشرطة على الصعيد الوطني، وهو عبارة عن منظومة معلوماتية متكاملة تسمح لقاعات القيادة والتنسيق بالتعامل مع عدد كبير من طلبات النجدة الصادرة عن المواطنين في آن واحد، ومتابعة التدخلات الأمنية عبر تقنيات التموقع الجغرافي، تحقيقا للسرعة والفعالية في الاستجابة لنداءات المواطن.

ومن الناحية العملية، مكن إدماج التكنولوجيات الرقمية الحديثة ضمن منظومة عمل قاعات القيادة والتنسيق من تلقي ومعالجة مليون و101 ألف و323 اتصالا عبر خط النجدة «19» خلال السنة الجارية، أسفرت عن تسجيل 800.266 تدخلا ميدانيا للوحدات المتنقلة لشرطة النجدة وباقي الفرق والوحدات الأمنية. وتحقيقا للشفافية في عمل هذه الوحدات الميدانية القريبة من المواطن، فقد تمت مواصلة تجهيزها بكاميرات المراقبة المحمولة، حيث مكن استغلال البيانات التي تم توثيقها عبر هذه الوسائط التقنية من معالجة المعطيات المتعلقة بما مجموعه 3.303 تدخلا أمنيا كانت موضوع عمليات افتحاص ومراقبة بعدية خلال سنة 2021.

وفي سياق مواكبة الاستحقاقات الانتخابية التشريعية والجماعية التي عرفتها بلادنا خلال النصف الأخير من سنة 2021، وضعت المديرية العامة للأمن الوطني آلية عملية لتسهيل حصول المرشحين على البطائق التي تدخل ضمن ملفات الترشيح، حيث تم تخصيص نظام للمداومة بكافة مراكز تسجيل المعطيات التعريفية على الصعيد الوطني لاستقبال ومعالجة طلبات الحصول على هذه الوثائق بشكل فردي أو عبر لوائح جماعية يدلي بها ممثلو الهيئات والتنظيمات المشاركة في الاستحقاقات.

وبخصوص الخدمات المقدمة للمواطنين والأجانب في مجال التقنين وفي الوثائق الإدارية، أنجزت المديرية العامة للأمن الوطني خلال سنة 2021 ما مجموعه 1.234.761 بطاقة سوابق قضائية و5.240.190 بطاقة تعريف وطنية إلكترونية من الجيل الجديد، و42.021 وثيقة إقامة تشمل بطاقات التسجيل وبطاقات الإقامة التي تمنح للأجانب المقيمين بصفة اعتيادية بالمملكة المغربية ووثيقة التنقل التي تمنح لأولادهم القاصرين لإثبات هويتهم بطريقة مؤمنة وموثوق بها خلال مدة إقامتهم بالمملكة المغربية، فضلا عن إصدار 10.398 تأشيرة دخول للمملكة المغربية بالمنافذ الحدودية، و1.860 رخصة استثنائية للإقامة، و922 تمديد لسريان مدة الإقامة بالمغرب، و734 بطاقة لمراقبة الاستخدام المشروع للمتفجرات.

أما في الشق المتعلق بالبنايات وترشيد النفقات، تميزت السنة الجارية ببلوغ مرحلة متقدمة في بناء المقر الجديد للمديرية العامة للأمن الوطني على مساحة 20 هكتارا بحي الرياض بالرباط، حيث تم الشروع في تشييد البناية الرئيسية المكونة من ثمانية طوابق وقاعة المؤتمرات ومتحف الشرطة، فضلا عن إتمام بناء باقي البنايات الفرعية وفق الجدول الزمني المحدد في برنامج هذا المشروع المندمج. كما عرفت سنة 2021 انطلاق العمل بالمقر الجديد للفرقة الوطنية للشرطة القضائية، وهو عبارة عن مركب أمني مندمج مكون من ثمانية طوابق، يمتد على مساحة إجمالية مغطاة تناهز 16 ألف متر مربع، ويحتوي على مصحة طبية وغرف للإيداع ومكاتب للاتصال بالمحامين وقاعة للصلاة ومقصف، بالإضافة إلى مكاتب مجهزة لضباط وأعوان الشرطة القضائية توفر لهم مناخا وظيفيا ملائما، يسمح بالرفع من جودة ونجاعة الأبحاث الجنائية، واحترام الضمانات المقررة قانونا للأشخاص في وضعية خلاف مع القانون.

وبالموازاة مع ذلك، وتخليدا للذكرى 65 لتأسيس المديرية العامة للأمن الوطني، تم افتتاح مقر جديد للمختبر الوطني للشرطة العلمية

تعميم التطبيق المعلوماتي في 52 مركزا للشرطة

بالدار البيضاء بمواصفات وتجهيزات تقنية متطورة، فضلا عن تدشين مدرسة شرطة الخيالة بمدينة القنيطرة، وهي عبارة عن مركب متكامل للتحصيل والتكوين في مجال الشرطة المحمولة، والتدريب على رياضات الفروسية، ويمتد على مساحة إجمالية تناهز عشرة هكتارات تضم وحدة للتكوين، تقدم خدمات التكوين التخصصي والمستمر لفائدة موظفي الشرطة العاملين بفرق الخيالة، ومرافق للإيواء واستقبال المتدربين، وثلاث حلبات مغلقة لترويض الخيول، ومصحة بيطرية تتألف من 13 اسطبلا للعلاج، بالإضافة إلى حلبة رئيسية تناهز مساحتها سبعة آلاف متر مربع ومجهزة بأرضية خاصة بتنظيم منافسات رياضات الفروسية، وحلبة إضافية للتدريب مساحتها 2.800 متر مربع، ومنصة شرفية طاقتها الاستيعابية 500 مقعدا، فضلا عن ورشة لإعداد السروج وأخرى للحدادة ومستودعات للخيول، وكذا مركبات محمولة تضمن مصحة بيطرية متنقلة، وورشات لتصفيح الخيول ونقل معدات السروج.

وفي نفس السياق، عرفت السنة الجارية مواصلة أشغال بناء وتجهيز مقرات أمنية جديدة، تتعلق بالمنطقة الإقليمية للأمن بمدينتي تاونات وقلعة السراغنة، ومفوضية الشرطة بإمنتانوت وثلاث دوائر للشرطة بمدينة تيزنيت والدار البيضاء، فضلا عن ثكنة لفرقة التدخل السريع بمدينة سطات. كما تم إطلاق مشاريع عمرانية لإعادة هيكلة وتجديد 32 مقرا وبناية أمنية، من بينها ولاية أمن مراكش ومقر المنطقة الإقليمية للأمن بإفران ومفوضيتي الشرطة بأزرو وجرف الملحة وعشر دوائر للشرطة ومرافق اجتماعية بكل من تطوان وفاس. وفي الجانب المتعلق بترشيد النفقات، سجلت مصالح الأمن الوطني انخفاضا بنسبة 20 بالمائة في نفقات استهلاك الهاتف نتيجة اعتماد تقنيات وتكنولوجيا اتصال رقمية منخفضة التكلفة، كما حافظت على استقرار معدل استهلاك الماء والكهرباء رغم الشروع في استغلال مجموعة من البنيات الجديدة والإضافية، والتي تم الحرص على تزويدها بتقنيات وبنيات هندسية صديقة للبيئة ومحافظة على الطاقة، وهو نفس المنحى الذي سجله استهلاك المحروقات ومصاريف صيانة حظيرة المركبات الشرطية حتى في ظل تزويد المصالح المركزية واللامركزة للأمن ب 587 مركبة جديدة خلال السنة الجارية. وقد ساهم هذا المعطى الأخير في تجديد حظيرة المركبات الأمنية، وتجهيز كافة المصالح والوحدات الميدانية بمركبات حديثة، تسمح لها بالتدخل في جميع الظروف، وتتلاءم وخصوصية المهام المنوطة بها.

3. في مجال مكافحة الجريمة وتدعيم الشعور بالأمن

حرصت المديرية العامة للأمن الوطني خلال سنة 2021 على تحيين وملاءمة مخططات عملها مع حالة الطوارئ الصحية التي فرضتها الجائحة الصحية، وتعزيز الركون المنهج للشرطة العلمية والتقنية في الأبحاث الجنائية، وتدعيم الفرق المتخصصة في مكافحة الجريمة، علاوة على برمجة عمليات أمنية نوعية ومكثفة في عدد من المدن الكبرى، وهو ما ساهم في تحقيق نسبة قياسية في معدل الزجر (أي نسبة النجاح في استجلاء حقيقة الجرائم) والذي تجاوز هذه السنة 95 بالمائة في المظهر العام للإجرام، و80 بالمائة في الجرائم المقرونة بالعنف.

وبلغة الأرقام، فقد عالجت مصالح الأمن الوطني خلال السنة الجارية مليون و153 ألف و741 قضية زجرية، أسفرت عن ضبط وتقديم أمام مختلف النيابات العامة مليون و425 ألف و102 شخصا، أي بزيادة في عدد الأشخاص المحالين على العدالة ناهزت 43 بالمائة، وبنسبة ارتفاع قدرها 36 بالمائة في عدد الأشخاص المبحوث عنهم الموقوفين، مقارنة مع السنة المنصرمة التي كانت قد تميزت بتطبيق إجراءات الحجر الصحي.

أما بالنسبة لمؤشرات الجريمة العنيفة، فقد واصلت تراجعها على امتداد السنوات الستة الأخيرة، ولم تتخط خلال السنة الجارية حاجز 4بالمائة من المظهر العام للجريمة، بحيث تم تسجيل ومعالجة 45 ألف و829 قضية من هذا النوع، مكنت من ضبط وتقديم 31 ألف و188 شخصا أمام العدالة، أي بنسبة زيادة في عدد الأشخاص الموقوفين ناهزت 15 بالمائة.

وفي تحليل نوعي لإحصائيات الجريمة المسجلة، عالجت مصالح الأمن الوطني 82 ألف و950 قضية تتعلق بالحيازة والاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، وأحالت بموجبها على العدالة ما مجموعه 103 ألف و589 شخصا، من بينهم 261 مواطنا أجنبيا. أما نسبة الضبطيات والمحجوزات من المواد المخدرة فقد عرفت ارتفاعا قياسيا في مخدر الكوكايين، بعدما حجزت مصالح الأمن الوطني خلال السنة الجارية طنا و433 كيلوغراما، مقارنة مع 132 كيلوغراما خلال السنة الفارطة.

أما باقي المخدرات المحجوزة، فقد بلغت

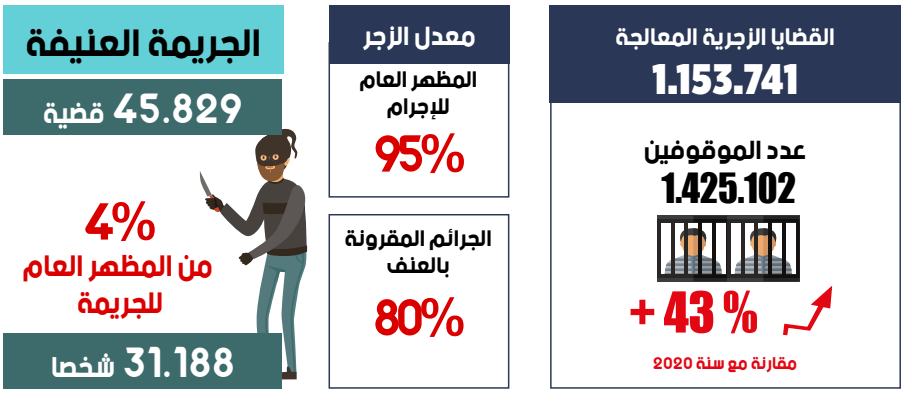

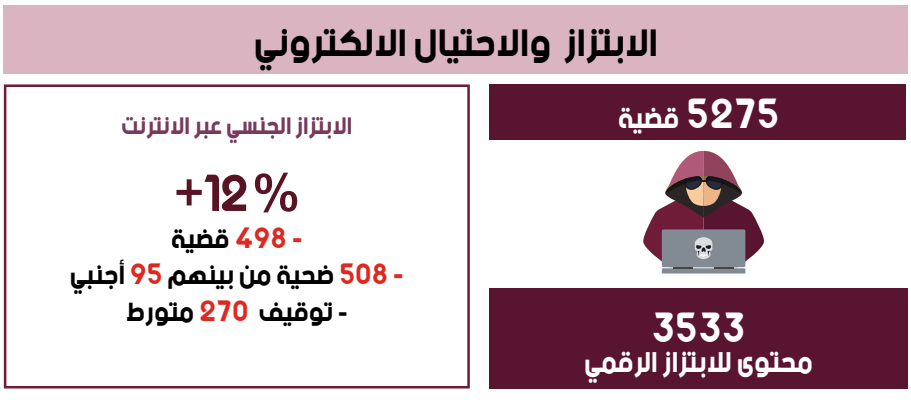

قضايا الإرهاب

توقيف 38 شخصا

الجريمة العابرة للحدود

150 شبكة إجرامية

12.231 مرشحا للهجرة السرية

415 منظما ووسيطا

742 وثيقة سفر مزورة

65 قاربا مطاطيا

45 محركا

الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية

79.966 قضية

عدد الموقوفين 103.589

261 مواطنا أجنبيا

- 12% مقارنة مع سنة 2020

191 طنا و158 كلغ

الحشيش

+ 201 % مقارنة مع سنة 2020

مليون و 437 ألفا و 362 قرصا

المؤثرات العقلية

+985% مقارنة مع سنة 2020

طنا و 433 كلغ

الكوكايين

- 64 % مقارنة مع سنة 2020

3 كلغ

الهيروين

191 طنا و158 كيلوغراما من مخدر الشيرا، متراجعة بنسبة 12 بالمائة عن السنة المنصرمة، و3 كيلوغرامات من مخدر الهيروين، بناقص 64 بالمائة، بينما أسفرت العمليات الأمنية المشتركة بين مصالح الأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني عن إجهاض تهريب وترويج مليون و437 ألفا و362 قرصا مخدرا، من بينها 53 ألفا و756 قرصا من مخدر الإكستازي، بنسبة زيادة قياسية فاقت 201 بالمائة مقارنة مع سنة 2020.

وفي مجال مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية، أحالت الفرقة الوطنية للشرطة القضائية على النيابة العامة المكلفة بقضايا الإرهاب 38 شخصا يشتبه في تورطهم في قضايا الإرهاب والتطرف العنيف، كما تمكنت مصالح الأمن الوطني من تفكيك 150 شبكة إجرامية تنشط في تنظيم الهجرة غير المشروعة، وتوقيف 415 منظما ووسيطا، وضبط 12 ألفا و231 مرشحا للهجرة غير الشرعية، فضلا عن حجز 742 وثيقة سفر مزورة، و67 قاربا مطاطيا و47 محركا، علاوة على 65 مركبة يشتبه في تسخيرها لأغراض تهجير الأشخاص بطريقة غير شرعية.

كما شهدت السنة الجارية تراجع مؤشرات الجريمة المرتبطة بالابتزاز والاحتيال الإلكتروني بحوالي 5 بالمائة مقارنة مع السنة المنصرمة، حيث تم تسجيل 5 آلاف و275 قضية، ورصد 3 آلاف و533 محتوى للابتزاز الرقمي. أما الابتزاز الجنسي عبر الأنترنت فقد سجل، على العكس من ذلك، زيادة قدرها 12 بالمائة، حيث عالجت مصالح الأمن الوطني 498 قضية، مكنت من توقيف 270 متورطا، بينما ناهز عدد الضحايا 508 شخصا من بينهم 95 مواطنا أجنبيا.

وفي سياق متصل، مكنت العمليات الأمنية المنجزة لضمان الأمن الصحي لعموم المواطنات والمواطنين من حجز 409 ألف و717 كمامة مزيفة أو غير مستوفية لمعايير السلامة الصحية، وتوقيف 288 مشتبه به في حيازتها وعرضها للتداول، وضبط 28 شخصا في حالة تلبس بحيازة وترويج ألف و383 لتر من مواد التعقيم المزيفة أو المضرة بالصحة العامة، علاوة على فتح أبحاث قضائية بتعليمات من النيابات العامة المختصة في مواجهة 162 شخصا بسبب صنع أو نشر محتويات زائفة مرتبطة بالجائحة الصحية.

وحرصا على زجر كل أنواع التزوير والتلاعب في الوثائق والشواهد الصحية، عالجت مصالح الأمن الوطني خلال هذه السنة 203 قضية من هذا النوع، أسفرت عن توقيف 390 شخصا، من بينهم 65 أجنبيا، وحجز 542 شهادة *PCR* مزورة، و33 جواز تلقيح مزيف، بالإضافة إلى ضبط 49 ألف و18 اختبارا سريعا للكشف عن وباء كوفيد-19 متحصل من عمليات التهريب.

أما فيما يتعلق بأنشطة معهد العلوم والأدلة الجنائية للأمن الوطني، فقد سجلت السنة الجارية تزايدا ملحوظا في عموم الخبرات المنجزة، بسبب تنامي الطلب على مختلف التخصصات العلمية والتقنية من طرف مختلف المحاكم الوطنية وضباط الشرطة القضائية المكلفين بالأبحاث الجنائية. فقد أنجزت مصلحة الخبرات على الوثائق المزورة 699 خبرة تقنية في مجال تحقيق الخطوط والتوقيعات، وعالج المختبر المركزي لتحليل الآثار الرقمية والمختبرات الجهوية الخمسة التابعة له ما مجموعه 4770 قضية إجرامية مرتبطة باستعمال وسائل الاتصال الحديثة، مقارنة مع 3.225 قضية خلال السنة المنصرمة، بينما أنجزت مصلحة الخبرات الباليستيكية 183 خبرة على الأسلحة والذخيرة المحجوزة، مسجلة بمفردها انخفاضا بمعدل 21 بالمائة مقارنة مع سنة 2020.

الحيازة والاتجار في مواد التعقيم مزيفة أو مضرة بالصحة

409.717 كمامة مزيفة

288 شخصا

1.383 لترا من مواد التعقيم المزيفة

28 شخصا

نشر أو صنع محتويات مزيفة مرتبطة بالجائحة

162 شخصا

تزوير الوثائق والشواهد الصحية

203 قضية

390 شخصا

542 شهادة PCR مزورة

33 جواز تلقيح مزيف

49.018 اختبار سريع للكشف

متحصلات من عمليات التهريب

أما المختبر الوطني للشرطة العلمية بالدار البيضاء فقد عالج 12 ألفا و646 قضية بزيادة نوعية ناهزت 22 بالمائة عن السنة المنصرمة، شكلت فيها طلبات تحليل وتشخيص ومطابقة عينات الحمض النووي أكثر من 79 بالمائة، بينما بلغ عدد طلبات الخبرة التي عالجتها مصلحة الكيمياء الشرعية 954 طلبا، ومصلحة المخدرات والخبرات السمومية 1470 طلبا.

وبالنسبة لآليات التعاون الأمني الدولي، عرفت سنة 2021 استئنافا تدريجيا للأنشطة المرتبطة بالتعاون الأمني في مجال التكوين الشرطي، وتزايدا ملحوظا في مؤشرات التعاون العملياتي لمكافحة الجريمة في أبعادها العابرة للحدود الوطنية، وذلك بسبب تخفيف القيود والتدابير الاحترازية التي فرضتها الجائحة الصحية. وفي هذا الصدد، عالج قطب التعاون الأمني الدولي 5.042 طلبا للتعاون، من بينها 3.998 تتعلق بطلبات التعاون الميداني، و1.044 طلبا في مجال الدعم التقني، وانصبت بشكل أساسي على التعاون في مجال مكافحة تهريب المخدرات، والهجرة غير المشروعة، وقضايا زجر الإرهاب والتطرف العنيف.

وتتويجا لهذا التعاون الأمني الثنائي والمتعدد الأطراف، شاركت مصالح الأمن الوطني في تنفيذ عمليتين للتسليم المراقب للمخدرات مع مصالح الشرطة الفرنسية والإسبانية مما أسفر عن إيقاف عشرة مشتبه فيهم من جنسيات مختلفة وحجز 34 طنا من مخدر الشيرا. كما نفذت المصالح الأمنية المغربية 131 إنابة قضائية دولية وعممت 88 أمرًا دوليا بإلقاء القبض صادر عن السلطات القضائية المختصة، وهو الأمر الذي أسفر عن توقيف 107 مبحوثا عنه على الصعيد الدولي، من بينهم 53 مواطنا مغربيا تم توقيفهم بالخارج بالتنسيق مع الشركاء الأمنيين في الدول الأجنبية.

وفي نفس السياق، عمّم المكتب المركزي الوطني (مكتب أنتربول الرباط) 3242 مذكرة بحث على الصعيد الوطني استجابة للنشرات الحمراء الصادرة عن منظمة الأنتربول وكذا الأوامر الدولية بإلقاء القبض الواردة من السلطات المختصة في الدول الأجنبية، كما استجاب لما مجموعه ستة آلاف و252 طلب معلومات واردة من نظرائه في مختلف دول العالم.

أما شعبة الاتصال العربي التابعة لمديرية الشرطة القضائية فقد عمّمت 853 إذاعة بحث صادرة عن المصالح الأمنية في الدول العربية، واستجابت لأربع وأربعين (44) طلب معلومات في مجال التعاون الأمني مع الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب ومع الدول العربية الأعضاء.

أما بخصوص مؤشرات السلامة المرورية، شهدت سنة 2021 تسجيل ارتفاع ملحوظ في مختلف مؤشرات وإحصائيات الأمن الطرقي، وذلك كنتيجة طبيعية ومباشرة لاستئناف الحركة العادية لسير المركبات ووسائل النقل بعد تخفيف التدابير الاحترازية المرتبطة بتطبيق حالة الطوارئ الصحية. فقد تم تسجيل 78.130 حادثة سير بدنية مقابل 58.785 حادثة خلال سنة 2020، أي بنسبة ارتفاع تجاوزت 33 بالمائة، وهو المؤشر الذي انعكس بشكل مباشر على ارتفاع الحصيلة الإجمالية

طلبات التعاون
(قطب التعاون الأمني الدولي)

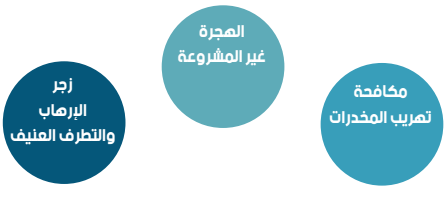

معالجة 5.042 ملفا

3.998 التعاون الميداني

1.044 الدعم التقني

الإنابات القضائية الدولية

131

عمليات التسليم المراقب

02

حجز 34 طن من مخدر الشيرا

توقيف 10 أشخاص

الأوامر الدولية بإلقاء القبض
مكتب أنتربول الرباط

88 أمر دولي بإلقاء القبض

توقيف 107 شخصا من بينهم 53 مواطنا مغربيا

تذييع ونشر 3.242 مذكرة بحث

الاستجابة ل 6.252 طلب معلومات

شعبة الاتصال العربي التابعة لمديرية الشرطة القضائية

تذييع ونشر 853 إذاعة بحث

الاستجابة ل 44 طلب معلومات

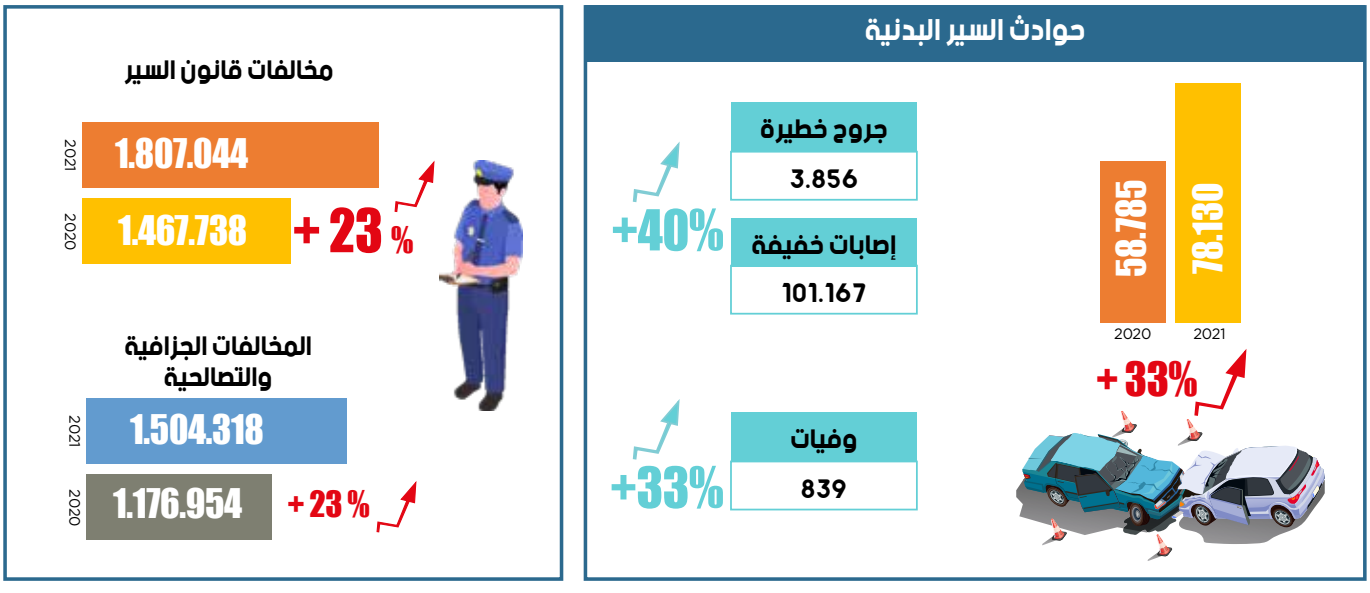

للمصابين بجروح خطيرة (3856 شخصا) وإصابات خفيفة 101.167 جريحا لحوادث السير بما يتجاوز 40 بالمائة، والأمر نفسه فيما يخص إحصائيات قتلى حوادث السير بالمدار الحضري) 839 قتيلا، (التي تجاوز ارتفاعها 33 بالمائة خلال السنة الجارية مقارنة مع سنة 2020. ووفق نفس النسق، تزايدت حصيلة عمليات المراقبة والزجر الطرقي، بحيث ناهز عدد المركبات التي شكلت موضوع مخالفات لقانون السير والجولان 1.807.044 عربة مقابل 1.467.738 خلال سنة 2020، أي بنسبة ارتفاع قدرها 23 بالمائة، وهو تقريبا نفس المنحى التصاعدي الذي عرفته محاضر المخالفات الجزافية والتصالحية *ATF* التي تم تحصيلها، والتي انتقلت من 1.176.954 مخالفة خلال السنة المنصرمة إلى 1.504.318 مخالفة خلال السنة الجارية.

ومن أجل الحد من حوادث السير على الطرق، وتدعيم إجراءات المراقبة المرورية، واصلت مصالح شرطة المرور تعميم ورش «التطبيقات المعلوماتية الخاصة بالتدبير الرقمي لإدارة وتخزين وثائق المراقبة الطرقية»، ليشمل هذه السنة مدن الدار البيضاء وفاس وبني ملال ووجدة وسطات وأكادير والعيون ومكناس وتازة وورزازات والراشيدية والداخلة، فيما تم الشروع بشكل تدريجي في تطبيق آليات الأداء الإلكتروني للمخالفات الجزافية والتصالحية بالتنسيق مع الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، وذلك استجابة للطلب المتزايد على هذه الخدمة التي تندرج في إطار انخراط المديرية العامة للأمن الوطني في الاستراتيجية الوطنية لتدعيم وسائل الأداء الرقمي.

4. في الجانب المتعلق بتدبير الموارد البشرية الشرطية

ويبلغ إجمالي الحصيص العام للمديرية العامة للأمن الوطني حاليا 78 ألف و146 شرطي، من بينهم خمسة آلاف و895 شرطية، يتوزعون بين الموظفات والموظفين العاملين بالزي المدني والرسمي، بمتوسط سن يناهز 39 سنة على الصعيد الوطني، ويسهرون على الاضطلاع بمهمة نبيلة تتمثل في خدمة قضايا أمن الوطن والمواطنين، وضمان سلامتهم وممتلكاتهم. وقد تميزت سنة 2021 بفسح المجال لمترشحين جدد لتعزيز الوظيفة الأمنية، والمساهمة في خدمة المواطنين، حيث تم تنظيم ست (06) مباريات خارجية لتوظيف 8.214 موظف شرطة، من بينهم 95 عميد شرطة ممتاز، و120 عميد شرطة، و490 ضابط شرطة، و70 ضابط أمن، و2.250 مفتش شرطة، و5.189 حارس أمن. وقد جرى الترشيح لهذه المباريات عبر بوابة إلكترونية متاحة للعموم على شبكة الأنترنت، فضلا عن توسيع نطاق الإشهار المعلن عنها ليشمل القنوات التلفزية والإذاعات الوطنية ووسائط الاتصال الحديثة والعديد من الجرائد الوطنية، على النحو الذي يضمن تكافؤ الفرص بين جميع المترشحات والمترشحين.

ومن المستجدات التي بصمت نظام التوظيف والمباريات خلال سنة 2021: الانفتاح على تخصصات وكفاءات أكاديمية جديدة لتعزيز جودة الموارد البشرية الشرطية، واعتماد مسطرة الانتقاء التمهيدي لاختيار من لهم أعلى المعدلات لاجتياز المباريات، مع إعفاء المترشحات والمترشحين الذين خضعوا للخدمة العسكرية من شرط الانتقاء بناءً على المعدل السنوي. أما على مستوى التكوين الشرطي، واصل المعهد الملكي للشرطة تطبيق بروتوكولات التدريب التي تجمع بين مراعاة الضوابط الاحترازية التي تفرضها حالة الطوارئ الصحية من جهة والمحافظة على جودة التكوين الأساسي والتخصصي من جهة ثانية، وذلك من خلال المزاوجة بين التكوين النظري والتدريب الميداني واعتماد آليات داعمة للتكوين الرقمي والتدريب عن بعد، فضلا عن مواصلة توسيع قاعدة المراكز الجهوية للتكوين من خلال افتتاح مدرسة جديدة للشرطة بمدينة طنجة. وقد استفاد من برامج التكوين الأساسي بالمعهد الملكي للشرطة ومختلف مدارس التكوين خلال هذه السنة 7.049 متمرنا من مختلف الرتب والدرجات الشرطية.

وفي الشق المتعلق بتحفيز الموظفين، ظلت المديرية العامة للأمن الوطني وفية لنهجها المعتمد خلال السنوات الستة الأخيرة، والمتمثل في ضمان «الانتظامية» في الكشف عن قوائم الترقية قبل نهاية كل سنة، والقطع مع مسألة تراكم عدة سنوات مالية التي كانت تسجل في فترات سابقة، مع إيلاء عناية خاصة للموظفات والموظفين المصنفين في الدرجات الصغرى والمتوسطة، بما يضمن لهم الاستفادة من تحفيزات مهمة في مجال الارتقاء الوظيفي. وتعكف لجنة الترقي حاليا على الانتهاء من دراسة ملفات 18.921 موظفا مسجلا في قوائم الترقية برسم سنة أسفرت عن ترقية 8.151 مستفيدا من بينهم 774 مستفيدة من العنصر النسوي.

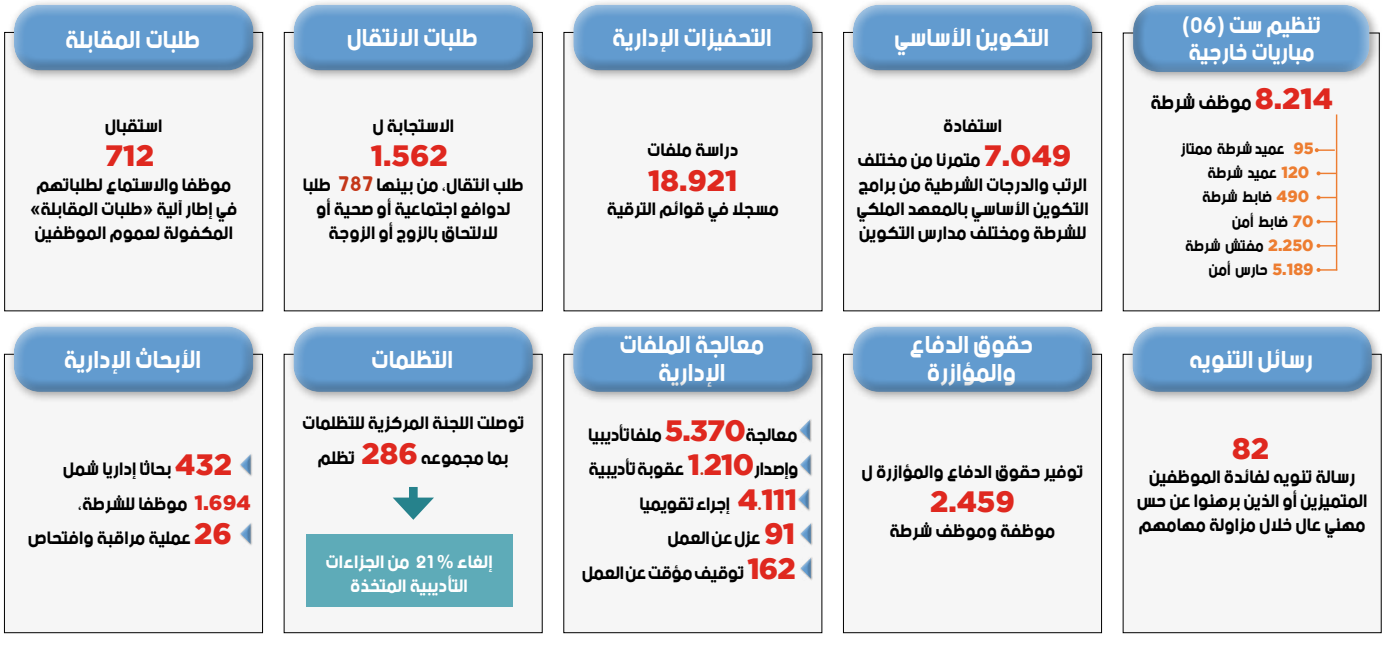

أيضا واصلت مصالح الأمن الوطني تنزيل مخططها الرامي لتقريب الموظفين من محيطهم الاجتماعي والأسري، إذ تمت الاستجابة لما مجموعه 1.562 طلب انتقال، من بينها 787 طلبا تمت معالجته في إطار الآلية المستعجلة الخاصة بطلبات الانتقال لدوافع اجتماعية أو صحية أو للالتحاق بالزوج أو الزوجة، كما تم أيضا استقبال 712 موظفا والاستماع لطلباتهم في إطار آلية «طلبات المقابلة» المكفولة لعموم الموظفين، ومنح 82 رسالة تنويه لفائدة الموظفين المتميزين أو الذين برهنوا عن حس مهني عال خلال مزاولة مهامهم، بالإضافة إلى توفير حقوق الدفاع والمؤازرة ل 2.459 موظفة وموظف شرطة في إطار تكريس مبدأ «حماية الدولة»، المكفول قانونا لموظفي الأمن جراء الاعتداءات الجسدية واللفظية التي تطالهم أثناء أو بمناسبة مزاولتهم لمهامهم.

وفي سياق متصل، تم تدعيم آليات التظلم الإداري التي تختص بها اللجنة المركزية للتظلمات المحدثة في ديسمبر 2018، بهدف تحقيق الإنصاف الوظيفي، وفتح الباب للطعن ومراجعة الإجراءات التأديبية والتقويمية. وقد توصلت اللجنة المركزية للتظلمات خلال السنة الجارية بما مجموعه 286 تظلما، وأصدرت على إثرها 334 توصية، قضت بمراجعة أو إلغاء 21 بالمائة من الجزاءات التأديبية المتخذة، بينما أوصت بالمصادقة على 79 بالمائة من العقوبات والإجراءات المقررة.

وضمانا لترشيد المسطرة التأديبية وتحصينها ضد أية تجاوزات محتملة، شرعت مصالح الأمن الوطني خلال السنة الحالية في تطبيق آلية جديدة للتقويم والتأطير، تروم معالجة وتقويم الأخطاء المهنية الصادرة عن موظفي الشرطة، سواء أثناء ممارستهم لمهامهم الوظيفية، أو تلك المرتبطة بصفتهم الشرطية عندما يتم الإخلال بواجبات التحفظ والنزاهة والاستقامة الشخصية المفروضة في رجال ونساء الشرطة. وقد مكنت هذه الآلية التقويمية الجديدة من معالجة 5.370 ملفا إداريا خلال سنة 2021، ترتب عنها إصدار 1.210 عقوبة تأديبية و4.111 إجراء تقويميا مثل رسائل الملاحظة وإعادة التكوين بالمعهد الملكي للشرطة. أما الموظفين الذين تم عزلهم بسبب ترك الوظيفة أو بناءً على قرارات المجلس التأديبي فقد بلغ عددهم 91 موظفا، في حين ناهز عدد الموظفين الذين تم توقيفهم مؤقتا عن العمل 162 موظفا.

وتوطيدا لمساعي التخليق المرفقي وتنزيل المقتضى الدستوري الذي يربط المسؤولية بالمحاسبة، باشرت لجان التفتيش التابعة للأمن الوطني 432 بحثا إداريا، من بينها 179 بحثا تم إجراؤه على ضوء وشايات تم التعاطي معها بالجدية اللازمة، و16 بحثا خلص إلى وجود عناصر تأسيسية لأفعال مخالفة للقانون الجنائي أحيلت على مصالح الشرطة القضائية للبحث فيها تحت إشراف النيابة العامة المختصة. وقد شملت هذه الأبحاث 1.694 موظفا للشرطة، مقارنة مع 1.755 موظفا خلال السنة المنصرمة. كما باشرت مصالح المفتشية العامة 26 عملية مراقبة وافتحاص مقارنة مع 18 خلال السنة المنصرمة، توزعت ما بين 14 عمليات مراقبة وظيفية و12 عمليات مراقبة فجائية وسرية، شملت مختلف المرافق الأمنية والقيادات الجهوية، واستهدفت أساسا التدقيق في مدى التزام مصالح وموظفي الأمن بمعالجة شكايات المواطنين وظروف استقبالهم، وكذا سرعة التجاوب مع نداءات المواطنين الواردة على الخط الهاتفي19، وفحص الرادارات المخصصة لمراقبة سرعة السير بالمدار الحضري...الخ.

5. في ميدان الدعم الاجتماعي المقدم لفائدة موظفي الشرطة والمتقاعدين وذوي حقوقهم

قدّمت مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لموظفي الأمن الوطني مساعدات مباشرة عبارة عن منح مالية وعينية لفائدة منخرطيها، استفاد منها 1.013 منخرطا، ممن كانوا ضحايا إصابات بليغة أثناء ممارسة مهامهم الوظيفية أو أصيبوا بأمراض خطيرة، والذين تمت معالجة ملفاتهم عبر مسطرة استعجالية، كما تم تقديم دعم مادي مباشر وقسيمات شراء خلال المناسبات الدينية لفائدة 3.766 أرملة و372 متقاعدا من أسرة الأمن الوطني ممن يتقاضون معاشا شهريا يقل عن ألفي درهم، وذلك بغلاف مالي إجمالي يتجاوز 06 ملايين درهم.

وفي إطار البرامج الاجتماعية التي تهدف إلى تنويع حزمة الخدمات الاجتماعية المقدمة لأسرة الأمن الوطني، عملت مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية هذه السنة على تقديم دعم مادي قار ومستدام لفائدة أبناء وأيتام موظفي الشرطة المتفوقين دراسيا، حيث تم تسليم منحة دراسية قدرها 10.000 درهم سنويا، ولمدة خمس

سنوات كاملة من التعليم الأكاديمي العالي لفائدة 12 طالبا، في أفق توسيع قاعدة الاستفادة من هذا البرنامج بشكل دوري، لتصل إلى 60 مستفيدا في السنة في الأمد المنظور.

وعلى الرغم من الاكراهات العديدة التي فرضتها جائحة كوفيد-19 فيما يتعلق بتجميد الأنشطة الجماعية، كالمخيمات الاصطيافية التي كان يستفيد منها أبناء وبنات الأمن الوطني، إلا أن مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لموظفي الأمن الوطني واصلت تنفيذ برامجها الاجتماعية الموجهة لهذه الفئة من أسرة الأمن الوطني في ظل التقيد الصارم بالتدابير الاحترازية المرتبطة بالأمن الصحي. وقد شهدت السنة الجارية تنظيم حفلات التميز التي تحتفي بالمتفوقين دراسيا من أبناء وأيتام الأمن الوطني، استفاد خلالها 117 تلميذة وتلميذا من جوائز تحفيزية بغلاف مالي بلغ 531.000 درهم، فضلا عن تنظيم قافلة للمسابقات الإبداعية على المستوى الوطني، شارك فيها 315 مستفيدا، وتكللت بتتويج 24 من بينهم استفادوا من جوائز مالية تراوحت بين 2500 و5000 درهم.

ودعما للمبادرات ذات الطابع الاجتماعي والصحي، خصصت مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية مساعدات مالية كمساهمة في إنجاز ودادية سكنية لتمكين موظفي الشرطة بمدينة الحسيمة من الولوج إلى السكن بأثمان تفضيلية، كما تم توقيع اتفاقيات تعاون مع ثلاث مؤسسات بنكية للحصول على قروض بتعريفة مخفضة. وفي المجال الصحي،أبرمت المؤسسة 16 اتفاقية شراكة مع مراكز طبية متخصصة، تسمح لمنخرطيها بتلقي خدمات الفحص والعلاج الطبي بتعريفة تفضيلية، وذلك كإضافة ودعم لباقة الخدمات الطبية المتقدمة والمندمجة التي يقدمها مركز الفحص بالأشعة والتحاليل الطبية للأمن الوطني بالرباط، الذي تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بتدشينه في سنة 2019، والذي قدّم هذه السنة 50.764 استشارة وفحص طبي، توزعت بين 26.993 تحليلا بيولوجيا، و 14.320 فحصا بالأشعة و 9.451 اختبار *PCR* للكشف عن فيروس كوفيد-19.

وفي مجال الخدمات الصحية دائما، انكبت مفتشية مصالح الصحة للأمن الوطني خلال سنة 2021 على مواصلة تنفيذ مخطط العمل الاستعجالي لمواجهة تفشي وباء كوفيد-19، الذي تميز بانخراط الأطقم الطبية وشبه الطبية للأمن الوطني في تنفيذ الحملة الوطنية للتلقيح التي انطلقت بتعليمات ملكية سامية، وتميزت بمشاركة 43 موظفا للشرطة في التجارب السريرية الأولية للقاح بغرض ضمان الأمن الصحي لعموم المواطنات والمواطنين، قبل أن يصطف جميع موظفات وموظفي الأمن الوطني ضمن الصفوف الأمامية، لتلقي الجرعات الأولى والثانية ثم الثالثة من اللقاحات، مع ما تطلبته هذه العملية من إعداد بنيات استقبال وتوجيه للمستفيدين وتوفير خدمات المواكبة والاستشارة الطبية الضرورية لهم.

كما أفرد مخطط مواجهة الجائحة الصحية في صفوف موظفي الأمن الوطني حيزا كبيرا للتدابير الوقائية، حيث تم توزيع 5.778.287 وحدة من المواد المعقمة ووسائل الحماية على الموظفين والمرتفقين بمختلف مقرات الشرطة، واعتماد بروتوكول صارم للكشف المبكر عن حالات الإصابة بهذا الفيروس في صفوف الموظفين، والذي مكن من تشخيص 12.081 إصابة مؤكدة من بينهم، تمت مواكبتها على المستوى العلاجي والاستشفائي والنفسي بشكل سمح ببلوغ نسبة شفاء ناهزت 98 بالمائة. أما عدد الاختبارات المنجزة على صعيد الوحدات الطبية المتخصصة في الكشف المخبري عن فيروس كوفيد-19، والتي تم تيسير الاستفادة منها بثمن تفضيلي من طرف موظفي الشرطة وأفراد عائلاتهم،فقد بلغ 28 ألف و194 اختبارا.

أما بخصوص باقي الخدمات الصحية الأساسية، فقد أبرمت مفتشية مصالح الصحة التابعة للأمن الوطني اتفاقية شراكة مع مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لموظفي الأمن الوطني، لتجهيز وتطوير مختلف المراكز الصحية والعيادات الداخلية التي يستفيد منها موظفو الشرطة العاملون والمتقاعدون وأفراد أسرهم، كما قدمت 436.351 استشارة وتدخل طبي خلال السنة الجارية، تنوعت ما بين 89.383 استشارة في مجال الطب العام، و236.740 استشارة في طب الشغل، و4.279 استشارة تخصصية، و6.567 إسعافا في طب الأسنان و6.674 استشارة في مجال الدعم النفسي، فضلا عن تقديم 73.840 مساعدة ومواكبة طبية بمختلف المؤسسات الاستشفائية الوطنية، وإجراء 18.868 عملية نقل طبي استعجالي لفائدة موظفي الشرطة وأفراد أسرهم.

6. في ميدان التواصل

تكريسا لنهج التواصل المؤسساتي، وتدعيما لانفتاحها المرفقي على وسائل الإعلام والمجتمع المدني بما يضمن تحقيق الإنتاج المشترك للأمن، عقدت دوائر الشرطة ومصالح الأمن العمومي خلال سنة 2021 اجتماعات تنسيقية وتشاورية مع 14.132 جمعية مدنية و53 هيئة نقابية محلية، من أجل دراسة المشاكل وإيجاد الحلول للقضايا المرتبطة بالشأن الأمني. كما أنجزت المصالح الشرطية المكلفة بالإعلام الأمني 4463 نشاطا تواصليا، تمثلت في الاستجابة لطلبات إنجاز 2340 تغطية إعلامية من طرف مختلف المنابر الإعلامية الوطنية والقنوات والوكالات الصحفية الأجنبية وشركات الإنتاج السينمائي، ونشر 476 تغريدة وتدوينة في الحسابات الرسمية للأمن الوطني في منصة تويتر وفايسبوك، فضلا عن تعميم 106 بيان حقيقة لتصويب الأخبار الزائفة التي تمس بالشعور بالأمن، ونشر 1541 بلاغا وخبرا وملفا صحفيا حول مختلف القضايا التي عالجتها مصالح الأمن الوطني وتتعلق باهتمامات المواطنين وانتظاراتهم من المرفق العام الشرطي.

وقد اضطلعت آليات الإعلام الأمني بدور كبير في تنزيل التدابير الأمنية المرتبطة بحالة الطوارئ الصحية، من خلال تعميم ما يزيد عن 51 بلاغا وخبرا صحفيا بشأن المؤشرات الإحصائية الخاصة بالقضايا المسجلة في إطار مكافحة عمليات تزوير اختبارات الفحص عن جائحة كوفيد-19 وجوازات التلقيح، بالإضافة إلى إنجاز روبورتاجات وتغطيات إعلامية متواصلة للتحسيس والتعريف بالتدابير الأمنية الاحترازية المعتمدة للتصدي للجائحة الصحية.

ومواصلة لخيار تنويع آليات التواصل المؤسساتي، حرصت المديرية العامة للأمن الوطني على تدعيم حضورها في منصات التواصل الاجتماعي وفي وسائط الإعلام البديل، إذ بلغ متابعو الحساب الرسمي للأمن الوطني على موقع تويتر 317.074 مستخدما خلال سنة 2021، بنسبة زيادة ناهزت 40 بالمائة مقارنة مع سنة 2020، بإجمالي عدد التغريدات ناهز 1061 تغريدة تتعلق بالمجهودات المبذولة في المجال الأمني. كما واصل الحساب الرسمي للأمن الوطني على موقع «فايسبوك» حصد مستخدمين ومتفاعلين جدد، ليصل إلى 282.638 منخرطا خلال السنة الجارية، مقابل 191.903 منخرطا خلال سنة 2020.

وبالنسبة لمجلة الشرطة، عرفت سنة 2021 إصدار أربع نسخ من المجلة في صيغتيها الورقية والإلكترونية، المتوفرة على منصات «IOS» و«Android»، تمحورت مواضيعها حول مجموعة من المواضيع ذات الراهنية، حيث خصص العدد 39 لتسليط الضوء على عمل مصالح الأمن الوطني ودعم البنيات الشرطية بالأقاليم الجنوبية للمملكة، وتناول العدد 40 مظاهر الإصلاح الشرطي المندمج للمنظومة الأمنية، وفق الرؤية المتبصرة السديدة لصاحب الجلالة نصره الله وأيده، وتم تقديم ملف متكامل عن الإصلاحات الهيكلية التي شملت جميع مجالات تدخل مصالح الأمن الوطني، وعُني العدد 41 لمجلة الشرطة بتجربة المديرية العامة للأمن الوطني في مواكبة وتأمين الأحداث ذات البعد الدولي، التي يستضيفها المغرب باعتباره قبلة لاستقبال كبرى الملتقيات

تخصيص استقبالات على شرف 36 من الأطفال الذين عبروا في وسائط الاتصال والشبكات التواصلية عن ارتباطهم واعتزازهم بالمهنة الشرطية

الاجتماعات التنسيقية والتشاورية من أجل دراسة المشاكل والمواضيع ذات الصلة بالشأن الأمني

جمعية مدنية	14.132
الهيئات النقابية المحلية	53و

منصات التواصل الاجتماعي

facebook	twitter
منخرطا 282.638	مستخدما 317.074
+46% مقارنة مع سنة 2020	+40% مقارنة مع سنة 2020

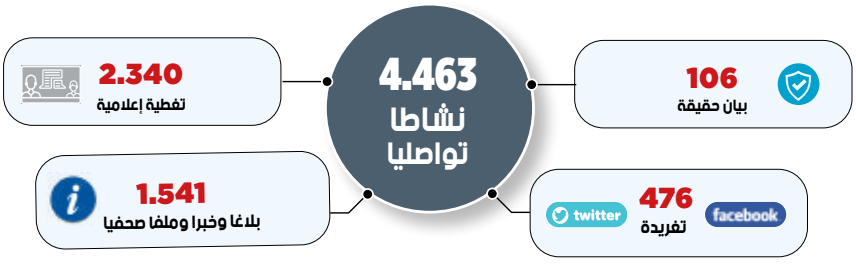

إصدار أربع نسخ من مجلة الشرطة في صيغتيها الورقية والإلكترونية، المتوفرة على منصات «Apple IOS» و«Android»

والتظاهرات الإقليمية والدولية. أما العدد 42 الذي سينشر بمناسبة رأس السنة الميلادية الجديدة فيتناول الأمن المعلوماتي والأجيال الجديدة للمخاطر الرقمية.

وترسيخا لقيم ومرتكزات الشرطة المواطنة، خصصت مصالح الأمن الوطني استقبالات رمزية بولايات الأمن ومقرات المناطق الأمنية ومفوضيات الشرطة، على شرف 36 من الأطفال الذين عبّروا في وسائط الاتصال والشبكات التواصلية عن تعلقهم بمهنة الشرطة ورغبتهم في الالتحاق بأسلاك الأمن الوطني مستقبلا، وتم منحهم بالمناسبة أزياء وظيفية خاصة بجهاز الشرطة بكامل إكسسواراتها وبصنفيها الشتوي والصيفي، وهدايا تذكارية عبارة عن لوحات للتعلم، كما تمت مرافقتهم في زيارات شملت مجموعة من المرافق الأمنية، بشكل سمح لهم بأن يعيشوا لحظات واقعية يرتدون فيها أزياء حقيقية للشرطة ويجسدون فيها مهنة شرطي المستقبل.

ومساهمة منها في تحصين الناشئة ضد مختلف مخاطر الجنوح والإندماج، قامت المديرية العامة للأمن الوطني في سنة 2021 بإثراء المحفظة البيداغوجية المخصصة للحملات التحسيسية في الوسط المدرسي، من خلال إعداد وتوزيع قصص مصورة للتعريف بمخاطر الإرهاب والتطرف وشغب الملاعب، وقد استفاد من هذه الحملات التوعوية 240 ألف و406 تلميذة وتلميذ، ينتمون لستة آلاف و164 مؤسسة تعليمية موزعة على الصعيد الوطني، وذلك برسم الموسم الدراسي 2020- 2021.

7. في مقابل ما تحقق من منجزات أمنية، وما تم تنفيذه من مشاريع مهيكلة في المجال الشرطي،

بالرغم من الظروف الاستثنائية التي عرفتها السنة الجارية بسبب استمرار تهديدات الجائحة الصحية، فإن المديرية العامة للأمن الوطني تتطلع خلال السنة المقبلة لتحقيق انطلاقة جديدة في إنجاز مجموعة من المشاريع البنيوية قريبة ومتوسطة الأمد، والتي سيكون لها وقع إيجابي على قضايا الأمن العام، إذ تعتزم مواصلة تعميم فرق مكافحة العصابات على باقي المصالح الجهوية للشرطة القضائية، وإحداث فرق جديدة لمكافحة المتفجرات بمدن الرباط وفاس والداخلة وبني ملال وأكادير، وذلك على غرار التجربة الناجحة والنتائج الإيجابية التي بصمت عليها هذه الفرق في كل من العيون والدار البيضاء ومراكش ووجدة.

أيضا، من المرتقب أن تعرف السنة القادمة إحداث مدرستين جهويتين للتكوين الشرطي بكل من الدار البيضاء ومراكش، لتنضاف إلى قائمة المدارس الموجودة حاليا بكل من فاس ووجدة والعيون والقنيطرة وطنجة وبوقنادل، والتي يندرج إحداثها في سياق مخطط المديرية العامة للأمن الوطني الرامي لإحداث شبكة وطنية لمدارس التكوين الشرطي موزعة بشكل متوازن على الصعيد الوطني، وذلك بغرض تقريب مراكز التدريب والتكوين الشرطي من المترشحات والمترشحين في مختلف جهات المملكة. كما يجري حاليا التحضير لإحداث مجموعات جديدة من الفرق المتنقلة للمحافظة على النظام، بهدف دعم وتطوير العمليات النظامية المرتبطة باحتضان المغرب للتظاهرات والأحداث ذات الأبعاد الدولية.

وفي مجال دعم التجهيزات والعتاد الموضوع رهن إشارة مصالح الأمن الوطني، من المقرر أن تعرف السنة القادمة تزويد وتجديد حظيرة السيارات بالنسبة للفرق السينوتقنية (فرق الكلاب المدربة للشرطة)، والفرق المتخصصة في مكافحة الجرائم والاستعلام الجنائي التابعة للشرطة القضائية والتي تم إحداثها مؤخرا، وكذا مصالح الأمن العمومي لاسيما وحدات حفظ النظام والفرق المختلطة المكلفة بتأمين محيط المؤسسات التعليمية. كما ستتكب المصالح التقنية للأمن الوطني على مواكبة استخدام البطاقة الوطنية الجديدة من طرف الهيئات المأذون لها قانونا بالتصديق وتشخيص الأفراد، ودعم وتطوير آليات تبسيط الخدمات المقدمة للمواطنين، خصوصا مسطرة الحصول على بطائق السوابق وشواهد الإقامة، وكذا مسطرة إنجاز أو تجديد البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية من طرف المغاربة المقيمين بالخارج.

وعلاقة بموضوع تجويد الخدمات الأمنية، تعكف المديرية العامة للأمن الوطني حاليا على وضع وتنفيذ استراتيجية للتحول الرقمي تشمل العديد من الخدمات الإدارية المقدمة للمواطنين، وتتمثل في اعتماد آلية معلوماتية مفتوحة للعموم ومؤمنة تسمح بتقديم ومعالجة مسطرة الحصول على الوثائق الإدارية بشكل إلكتروني، من خلال استغلال إمكانيات التعريف عن بعد التي يوفرها الجيل الجديد من بطاقة التعريف الإلكترونية، فضلا عن توفير خدمة تقديم الشكايات عن بعد كمرحلة متقدمة من الخدمات الإلكترونية التي تعتزم المديرية العامة للأمن الوطني تنفيذها خلال السنة المقبلة.

وإذ تستعرض المديرية العامة للأمن الوطني هذه الشذرات من حصيلتها السنوية، في جوانبها التي ترتبط أو تتقاطع مع أمن المواطن وضمان سلامة ممتلكاته، فإنها تجدد التأكيد على التزامها بمواصلة الجهود الرامية لتوطيد الأمن العام، وتدعيم الإحساس بالأمن، وتجويد الخدمات المقدمة للمواطن وللأجنبي المقيم والسائح، فضلا عن النهوض بالأوضاع المهنية والاجتماعية لكافة منتسبي أسرة الأمن الوطني■